تقرير

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

السنة المالية 2016

فهرس

تقديم 3

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية 5

1. **تقديم الحسابات السنوية** 5
2. **موارد الأحزاب السياسية** 7
3. **إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة** 13
4. **نفقات الأحزاب السياسية** 16

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات 18

1. **حول إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة** 18
2. **حول الإشهاد بصحة الحسابات** 19
3. **حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة** 21
4. **حول مسك المحاسبة** 21
5. **حول نفقات الأحزاب** 22
6. **حول كيفية أداء النفقات** 25

التوصيات 26

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي 28

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من دستور 2011 ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره، تناط بالمجلس الأعلى للحسابات (المجلس) مهمة تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وعملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس في 31 مارس من كل سنة على أبعد تقدير، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

وفي حالة عدم تقديم المستندات والوثائق في الآجال القانونية، يوجه الرئيس الأول للمجلس إنذارا إلى المسؤول الوطني عن الحزب وذلك من أجل تسوية وضعيته خلال أجل ثلاثين يوما .وإذا لم يقم الحزب المعني بتسوية وضعيته بعد انصرام هذا الأجل، فإنه يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي برسم السنة الموالية، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، فقد نصت المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11، المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، على أن الأحزاب السياسية التي استفادت من الدعم ملزمة بأن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الغايات التي منحت من أجلها. كما نصت المادة المذكورة في فقرتها الثالثة المضافة[1] على أنه "**يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32[2] و34** ...". للإشارة، فإنه سيبدأ العمل بهذه المقتضيات الأخيرة ابتداء من السنة المالية 2017.

أما بخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، فإن المسؤول الوطني للحزب ملزم بأن يدلي ببيان للمصاريف التي تم إنفاقها بصورة فعلية في هذا الشأن، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 من شعبان 1433 (05 يوليو2012) بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه.

وعملا بمقتضيات المادة 5 من نفس المرسوم، فإن كل حزب سياسي ملزم بأن يرجع إلى الخزينة العامة للمملكة، كل مبلغ تسلمه في هذا الإطار لم يتم استعماله كليا أو جزئيا للأغراض التي منح من أجلها.

ولتدقيق هذه الحسابات وفحص صحة النفقات، حدد المجلس إطارا منهجيا يروم التأكد من مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل.

1 - قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية - الجريدة الرسمية عدد 6490 (11 أغسطس 2016).

2 - الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير.

وفي هذا الصدد، تأكد المجلس في البداية، من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، ثم باشر عملية تدقيق هذه الحسابات وكذا فحص صحة النفقات، والتي شملت المحاور المتعلقة بتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

وقد أسفرت هذه العملية عن مجموعة من الملاحظات، تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء.

وسيعرض هذا التقرير في جزئه الأول للمعطيات المتعلقة بعملية تقديم الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وبحجم مواردها ونفقاتها، فيما سيتناول في جزئه الثاني النتائج العامة لتدقيق الحسابات المذكورة على أن يتطرق بشكل تفصيلي في جزئه الثالث لنتائج التدقيق الخاصة بكل هيئة سياسية.

الجزء الأول: معطيات عامة حول حسابات الأحزاب السياسية

1. تقديم الحسابات السنوية

استنادا إلى مقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية لدى المجلس برسم سنة 2016 في 31 مارس 2017 على أبعد تقدير.

وسجل المجلس أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا، أودع اثنان وثلاثون (32) حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس، في حين تخلف عن القيام بذلك كل من الحزب المغربي الليبرالي وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد قام المجلس في هذا الصدد بتوجيه مراسلة للحزب المغربي الليبرالي[3]، توصل بها بتاريخ 13 يونيو 2017، غير أنه لم يقدم أي رد بهذا الشأن.

في حين لم تتم مراسلة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية "على اعتبار أن هناك خلافا داخليا حول الأمانة العامة"[4].

وقد عرفت وتيرة الإدلاء بالحسابات السنوية استقرارا نسبيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور وتيرة الإدلاء بالحسابات السنوية

السنوات	عدد الأحزاب	عدد الأحزاب التي أدلت بحساباتها السنوية	الأحزاب التي لم تدل بحساباتها السنوية
2014	34	32	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. حزب الديمقراطيون الجدد
2015	34	31	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. الحزب المغربي الليبرالي 3. حزب النهج الديمقراطي
2016	34	32	1. حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 2. الحزب المغربي الليبرالي

وسجل المجلس أن ثمانية وعشرون (28) حزبا قامت بإيداع حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني، كما يبين ذلك الجدول التالي:

3 - رسالة المجلس الأعلى للحسابات رقم ح.س 2017/100 بتاريخ 13 يونيو 2017.

4 - رسالة السيد وزير الداخلية رقم 7572 بتاريخ 11 ديسمبر 2015.

جدول رقم 2: الأحزاب التي أدلت بحساباتها السنوية داخل الأجل

	الأحزاب السياسية	تاريخ الإدلاء بالحسابات السنوية
1	حزب الوحدة والديمقراطية	22 فبراير 2017
2	حزب جبهة القوى الديمقراطية	03 مارس 2017
3	حزب الأمل	09 مارس 2017
4	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	20 مارس 2017
5	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	23 مارس 2017
6	حزب النهضة والفضيلة	23 مارس 2017
7	حزب النهضة	24 مارس 2017
8	حزب الشورى والاستقلال	27 مارس 2017
9	حزب التجمع الوطني للأحرار	29 مارس 2017
10	حزب التقدم والاشتراكية	29 مارس 2017
11	حزب العدالة والتنمية	30 مارس 2017
12	حزب الاستقلال	30 مارس 2017
13	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	30 مارس 2017
14	حزب العمل	30 مارس 2017
15	حزب الوسط الاجتماعي	30 مارس 2017
16	حزب القوات المواطنة	30 مارس 2017
17	حزب المجتمع الديمقراطي	30 مارس 2017
18	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	30 مارس 2017
19	حزب الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2017
20	حزب الحركة الشعبية	31 مارس 2017
21	حزب الاتحاد الدستوري	31 مارس 2017
22	حزب التجديد والإنصاف	31 مارس 2017
23	حزب البيئة والتنمية المستدامة	31 مارس 2017
24	حزب العهد الديمقراطي	31 مارس 2017
25	حزب اليسار الأخضر المغربي	31 مارس 2017
26	حزب الإصلاح والتنمية	31 مارس 2017
27	حزب النهج الديمقراطي	31 مارس 2017
28	حزب الديمقراطيون الجدد	31 مارس 2017

في حين أدلت أربعة (04) أحزاب بحساباتها بعد انصرام الأجل المذكور، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

جدول رقم 3: الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية خارج الأجل

	الأحزاب	تاريخ الإدلاء بالحسابات السنوية
1	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	03 أبريل 2017
2	الحزب الديمقراطي الوطني	21 أبريل 2017
3	الحزب الاشتراكي الموحد	23 يونيو 2017
4	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	09 نوفمبر 2017

وجدير بالذكر أن احترام الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات السنوية قد عرف تحسنا نسبيا مقارنة بالسنتين الفارطتين كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 4: تطور وتيرة احترام الأجل القانوني للإدلاء بالحسابات

السنوات	عدد الأحزاب التي احترمت الأجل القانوني للإدلاء	الأحزاب التي أدلت بحساباتها السنوية بعد انصرام الأجل القانوني
2014	27	1. حزب النهضة والفضيلة 2. الحزب الديمقراطي الوطني 3. حزب جبهة القوى الديمقراطية 4. حزب المجتمع الديمقراطي 5. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
2015	26	1. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية 2. حزب النهضة والفضيلة 3. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية 4. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 5. الحزب الديمقراطي الوطني
2016	28	1. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 2. الحزب الديمقراطي الوطني 3. الحزب الاشتراكي الموحد 4. حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية

2. موارد الأحزاب السياسية

تشتمل موارد الأحزاب السياسية، طبقا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، على الدعم المقدم من طرف الدولة المكون أساسا من الدعم السنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية، والدعم المخصص للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم المخصص للمساهمة في تمويل حملاتها الانتخابية، بالإضافة إلى الموارد الذاتية كواجبات الانخراط والهبات والوصايا...

أ. الدعم السنوي

استنادا إلى مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، خصص مبلغ قدره 80 مليون درهم بقانون المالية لسنة 2016 برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وبلغ الغلاف المالي الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية ما مجموعه 62,74 مليون درهم أي بنسبة 78,43% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية. ويتوزع هذا الغلاف بين:

❖ **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير**

بلغ الغلاف المالي الذي تم تخصيصه للأحزاب السياسية في هذا الإطار ضمن قانون المالية عن سنة 2016 ما مجموعه ستون (60) مليون درهم، وزعت منه 59,52 مليون درهم على جميع الأحزاب السياسية، المشاركة في اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، باستثناء حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية الذي لم يصرف له مبلغ الحصة الجزافية الراجع له (483.870,97 درهم) "**بسبب عدم إرجاعه مبالغ غير مستحقة لا زالت بذمته تجاه الخزينة العامة للمملكة برسم التسبيق الممنوح له بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 2009 والانتخابات التشريعية لسنة 2011**[5]".

❖ **مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية**

تميزت السنة المالية بتنظيم ثلاثة أحزاب لمؤتمراتها الوطنية العادية، ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الوسط الاجتماعي[6] وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي[7].

ويشار في هذا الصدد إلى أن مبلغ مساهمة الدولة برسم السنة المالية 2016 والذي قدره 3,22 مليون درهم، قد تم صرفه لحزب الأصالة والمعاصرة بما يقارب 3,17 مليون درهم ولحزب المجتمع الديمقراطي بما يناهز 58,18 ألف درهم برسم المبلغ التكميلي من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد بتاريخ 15 سبتمبر 2013.

ب. مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية

علاوة على الدعم السنوي المشار إليه أعلاه، تساهم الدولة طبقا لمقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 29.11، في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

يشار في هذا الإطار إلى أن الدعم العائد للأحزاب السياسية المشاركة في اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب ناهز ما مجموعه 249,90 مليون درهم، وزع منه خلال سنة 2016 ما قدره 247,17 مليون درهم.

5 - رسالة وزير الداخلية رقم 4731 بتاريخ 23 غشت 2016

6- توصل بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي بتاريخ 25 يوليو 2017

7- لم يستفد من مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي بسبب عدم مشاركته في الانتخابات العامة التشريعية المقامة خلال سنة 2011

وقد بلغ مجموع مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية التي تم تنزيلها في الحسابات السنوية للأحزاب برسم سنة 2016 ما قدره 253,09 مليون درهم. ويرجع ذلك إلى كون بعض الأحزاب السياسية قامت بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين ضمن الموارد المالية لسنة 2016 ويتعلق الأمر بكل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب العهد الديمقراطي.

ج. الموارد الذاتية

بالإضافة إلى الدعم العمومي الذي تستفيد منه الأحزاب السياسية لتغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية ومصاريف حملاتها الانتخابية، شملت موارد الأحزاب:

- واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ إجمالي يقارب 27,55 مليون درهم؛
- عائدات غير جارية بمجموع يناهز 15,99 مليون درهم؛
- موارد استغلال أخرى بمجموع يقارب 7,20 مليون درهم؛
- عائدات مالية بمبلغ إجمالي يناهز 0,6 مليون درهم.

وعليه، فقد بلغ مجموع موارد الأحزاب السياسية، حسب ما صرحت به الأحزاب السياسية خلال سنة 2016، ما قدره 367,64 مليون درهم مقابل ما يناهز 375,46 مليون درهم[8] سنة 2015 و91,88 مليون درهم سنة 2014. وتتوزع هذه الموارد على الشكل التالي:

جدول رقم 5: تطور موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها (بالدرهم)

طبيعة الموارد	2014	%	2015	%	2016	%
مساهمة الدولة في تغطية مصاريف	**64.040.248,00**	**69,70**	**337.427.748,59**	**89,87**	**316.298.996,18**	**86,03**
- التدبير	59.516.129,00	64,77	59.032.258,11	15,72	[9]59.032.258,11	16,06
- تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	4.524.119,00	4,92	1.704.973,01	0,45	3.224.980,43	0,88
- الحملات الانتخابية	-	-	276.690.517,47	73,69	253.088.654,62	68,84
- تشجيع تمثيلية النساء	-	-	-	-	953.103,02	0,26
موارد ذاتية	**27.842.816,00**	**30,30**	**38.028.467,43**	**10,13**	**51.343.294,74**	**13,97**
- واجبات الانخراط والمساهمات	17.481.935,00	19,03	15.024.546,65	4,00	27.554.678,59	7,49
- موارد استغلال أخرى	3.582.545,00	3,90	13.117.310,31	3,49	7.196.501,00	1,96
- عائدات مالية	501.691,00	0,55	347.031,97	0,09	605.448,34	0,16
- عائدات غير جارية	6.276.645,00	6,83	9.539.578,50	2,54	15.986.666,81	4,35
المجموع	**91.883.064,00**	**100**	**375.456.216,02**	**100**	**367.642.290,92**	**100**

8 - انظر الملحق رقم ؛

9- لا تتضمن مبلغ الدعم الذي حصل عليه الحزب الليبرالي الذي لم يودع حسابه السنوي لدى المجلس.

وتثير المعطيات المتعلقة بموارد الأحزاب الملاحظات التالية:

- تتكون موارد الأحزاب السياسية أساسا من الدعم الممنوح لها من طرف الدولة، والذي مثل هذه السنة 86,03% من مجموع الموارد مقابل 89,87% سنة 2015 و69,70% سنة 2014.

- حصلت ثمانية (08) أحزاب على ما نسبته 89,85% من مجموع الموارد المسجلة سنة 2016 مقابل ما يعادل 93,06% سنة 2015 و87,77% سنة 2014، ويتعلق الأمر بالأحزاب المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم 6: تطور حصص الأحزاب السياسية الكبرى من مجموع الموارد (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2014		2015		2016	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	22.762.939,00	24,77	77.162.765,05	20,55	98.515.611,06	29,82
حزب الاستقلال	11.725.976,00	12,76	64.726.397,05	17,24	37.380.370,29	11,32
حزب التجمع الوطني للأحرار	8.284.911,00	9,02	43.527.195,64	11,59	38.555.124,08	11,67
حزب الأصالة والمعاصرة	8.574.974,00	9,33	71.795.727,51	19,12	71.181.978,46	21,55
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.829.150,00	7,43	27.460.425,18	7,31	21.493.580,22	6,51
حزب الحركة الشعبية	6.970.280,00	7,59	29.195.419,96	7,78	20.447.134,27	6,19
حزب الاتحاد الدستوري	9.407.106,00	10,24	17.315.843,16	4,61	15.717.784,76	4,76
حزب التقدم والاشتراكية	6.092.967,00	6,63	18.221.493,88	4,85	27.022.542,96	8,18
المجموع	**80.648.303,00**	**87,77**	**349.405.267,43**	**93,06**	**330.314.126,1**	**89,85**

- استأثرت الأحزاب الثمانية المذكورة بحصص مهمة من مختلف أصناف الموارد المسجلة برسم سنة 2016 كما يبرز ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 7: حصص الأحزاب الثمانية من مجموع موارد سنة 2016

(بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مساهمة الدولة في تغطية						واجبات الانخراط والمساهمات		موارد استغلال أخرى		عائدات مالية		عائدات غير جارية	
	مصاريف التدبير		مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية		مصاريف الحملات الانتخابية									
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	12.590.705,66	21,33	-	-	72.889.277,31	28,80	12.479.405,39	45,29	-	-	229.226,55	37,86	326.996,15	2,05
حزب الاستقلال	7.235.975,66	12,26	-	-	24.955.007,13	9,86	2.128.190,00	7,72	3.011.200,00	41,84	-	-	-	-
حزب التجمع الوطني للأحرار	6.704.068,42	11,36	-	-	22.289.009,34	8,81	1.319.000,00	4,79	1.765.900,00	24,54	313.146,32	51,72	6.164.000,00	38,56
حزب الأصالة والمعاصرة	6.333.583,54	10,73	3.166.791,77	98,20	56.413.947,84	22,29	2.580.670,00	9,37	2.366.601,00	32,89	-	-	320.384,31	2,00
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.082.563,54	10,30	-	-	13.113.115,54	5,18	1.989.760,00	7,22	52.800,00	0,73	40.325,47	6,66	150.604,90	0,94
حزب الحركة الشعبية	4.441.156,77	7,52	-	-	15.717.819,10	6,21	115.400,00	0,42	-	-	22.750,00	3,76	8,40	0,00
حزب الاتحاد الدستوري	3.409.946,02	5,78	-	-	11.870.661,33	4,69	-	-	-	-	-	-	437.177,41	2,73
حزب التقدم والاشتراكية	3.040.710,07	5,15	-	-	9.313.189,45	3,68	6.000.143,01	21,78	-	-	-	-	8.504.500,43	53,20
المجموع	**49.838.709,68**	**84,43**	**3.166.791,77**	**98,20**	**226.562.027,04**	**89,52**	**26.612.568,40**	**96,58**	**7.196.501,00**	**100**	**605.448,34**	**100**	**15.903.671,60**	**99,48**

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ:

- أن مالية أربعة عشر (14) حزبا اعتمدت كليا على الدعم العمومي خلال سنة 2016 مقابل خمسة عشر (15) حزبا سنة 2015 وثلاثة عشر (13) حزبا سنة 2014؛

- أن حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد تراوحت ما بين نسبة 90% و99,99 % على مستوى عشرة (10) أحزاب مقابل تسعة (09) أحزاب سنة 2015 وسبعة (07) أحزاب سنة 2014؛

- وأن هذه النسبة تراوحت ما بين 60% و90% بخصوص خمسة (05) أحزاب، مقابل ستة (06) أحزاب سنتي 2015 و2014.

ويلخص الجدول أسفله تفاوت هذه الحصص من حزب لآخر:

جدول رقم 8: حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد

(100% =)	(ما بين 90 %و99,99%)	(ما بين 60% و89,99%)
1. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1. حزب الأصالة والمعاصرة	**1.** حزب العدالة والتنمية
2. حزب التجديد والإنصاف	2. حزب الحركة الشعبية	**2.** حزب الاستقلال
3. حزب العهد الديمقراطي	3. حزب الاتحاد الدستوري	**3.** حزب التجمع الوطني للأحرار
4. حزب جبهة القوى الديمقراطية	4. حزب البيئة والتنمية المستدامة	**4.** حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
5. حزب الوحدة والديمقراطية	5. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**5.** حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
6. حزب اليسار الأخضر المغربي	6. حزب الوسط الاجتماعي	
7. حزب العمل	7. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	
8. حزب الأمل	8. حزب المجتمع الديمقراطي	
9. الحزب الديمقراطي الوطني	9. الحزب الاشتراكي الموحد	
10. حزب القوات المواطنة	10. حزب الديمقراطيون الجدد	
11. حزب الشورى والاستقلال		
12. حزب النهضة		
13. حزب الإصلاح والتنمية		
14. حزب النهضة والفضيلة		

ويجدر التذكير بأن حصة التمويل العمومي قد بلغت 46 % بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية، كما أن حزب النهج الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية اعتمدا كليا على مواردهما الذاتية، ويرجع ذلك إلى عدم مشاركة الحزب الأول في الانتخابات العامة التشريعية، الشيء الذي حال دون استفادته من التمويل العمومي، أما بالنسبة للحزب الثاني فذلك راجع لعدم تسوية وضعيته المالية تجاه خزينة الدولة.

3. إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة

سجلت السنة المالية 2016 إرجاع بعض الأحزاب لمبالغ مالية إلى الخزينة العامة للمملكة قدرها 6.926.696,03 درهم، تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات التالية:

- **اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب**

قام كل من حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الشورى والاستقلال بإرجاع مبالغ قدرها على التوالي 923.505,02 درهم و129.413,24 درهم.

- **اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية**

عمد كل من حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية إلى إرجاع مبالغ غير مستعملة قدرها على التوالي 2.629.609,72 و63.865,70 درهم. كما قام حزب الديمقراطيون الجدد بإرجاع مبلغ غير مستحق قدره 503.434,95 درهم.

- **اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين**

قامت الأحزاب التالية بإرجاع مبالغ غير مستعملة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين:

- حزب العدالة والتنمية : 970.062,17 درهم؛
- حزب التجمع الوطني للأحرار: 903.294,27 درهم؛
- حزب الحركة الشعبية : 357.513,84 درهم؛
- حزب الاتحاد الدستوري : 2.928,54 درهم؛
- حزب العهد الديمقراطي : 610,05 درهم.

- **اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب**

قام كل من حزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الأمل بإرجاع مبالغ غير مستحقة قدرها على التوالي 178.628,79 درهم و263.829,74 درهم.

وبخصوص السنة المالية 2017، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأحزاب السياسية قامت بإرجاع مبالغ مالية إلى الخزينة العامة للمملكة قدرها 4.589.462,13 درهم، تتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات التالية:

- **اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية**

في هذا الإطار، قامت الأحزاب المذكورة أسفله بإرجاع المبالغ غير المستحقة التي بقيت في ذمتها برسم المساهمة المذكورة:

- حزب التجديد والإنصاف : 555.955,78 درهم؛
- حزب الوحدة والديمقراطية: 694.264,03 درهم؛
- حزب اليسار الأخضر المغربي: 679.480,26 درهم؛
- حزب الوسط الاجتماعي : 620.935,34 درهم؛
- حزب الإصلاح والتنمية : 298.616,36 درهم؛
- حزب النهضة والفضيلة : 298.507,50 درهم.

كما عمد كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العهد الديمقراطي إلى إرجاع مبالغ غير مستعملة قدرها على التوالي 1.000.000,00 درهم و3.337,30 درهم.

- **اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين**

عمد حزب الحركة الشعبية إلى إرجاع مبلغ قدره 400.000,00 درهم، يتعلق بالمبلغ غير المبرر من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المذكورة.

- **اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب**

قام حزب الحركة الشعبية بإرجاع مبلغ قدره 38.365,56 درهم، يتعلق بالمبلغ غير المستعمل من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة بالاقتراع سالف الذكر.

ويلخص الجدول التالي مبالغ الدعم العمومي التي قامت الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة منذ سنة 2015:

جدول رقم 9: مبالغ الدعم التي قامت الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي	2015		2016		2017	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	-	-	حزب الأصالة والمعاصرة	923.505,02	-	-
	-	-	حزب الشورى والاستقلال	129.413,24	-	-
اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية	حزب البيئة والتنمية المستدامة	462.500,00	حزب الديمقراطيون الجدد	503.434,95	حزب التجديد والإنصاف	555.955,78
	حزب العهد الديمقراطي	140.697,00	حزب الاستقلال	2.629.609,72	حزب الوحدة والديمقراطية	694.264,03
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	327.915,61	حزب الحركة الشعبية	63.865,70	حزب اليسار الأخضر المغربي	679.480,26
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	1.027.946,14	-	-	حزب الوسط الاجتماعي	620.935,34
	حزب الأمل	1.091.249,75	-	-	حزب الإصلاح والتنمية	298.616,36
	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	277.458,7	-	-	حزب النهضة والفضيلة	298.507,50
	-	-	-	-	حزب التجمع الوطني للأحرار	1.000.000,00
	-	-	-	-	حزب العهد الديمقراطي	3.337,30
اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين	-	-	حزب العدالة والتنمية	970.062,17	حزب الحركة الشعبية	400.000,00
	-	-	حزب التجمع الوطني للأحرار	903.294,27	-	-
	-	-	حزب الحركة الشعبية	357.513,84	-	-
	-	-	حزب الاتحاد الدستوري	2.928,54	-	-
	-	-	حزب العهد الديمقراطي	610,05	-	-
اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	-	-	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	178.628,79	حزب الحركة الشعبية	38.365,56
	-	-	حزب الأمل	263.829,74	-	-
المجموع	3.327.767,20		6.926.696,03		4.589.462,13	
المجموع العام	14.843.925,36					

4. نفقات الأحزاب السياسية

بلغت نفقات الأحزاب السياسية، كما تم التصريح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، ما يناهز 417,99 مليون درهم[10] مقابل مبلغ قدره 372,92 مليون درهم سنة 2015 و113,58 مليون درهم سنة 2014، وتتوزع هذه النفقات بين:

- تكاليف الحملات الانتخابية بمبلغ قارب 292,46 مليون درهم؛
- تكاليف التسيير بما مجموعه 93,98 مليون درهم، مقابل ما قدره 84,63 مليون درهم سنة 2015 و86,91 مليون درهم سنة 2014؛
- اقتناء أصول ثابتة بمبلغ يقدر ب 25,24 مليون درهم، مقابل مبلغ ناهز 18,39 مليون درهم سنة 2015 و15,52 مليون درهم سنة 2014؛
- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بما قدره 6,31 مليون درهم، مقابل ما مجموعه 5,5 مليون درهم سنة 2015 و11,15 مليون درهم سنة 2014. ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة بمبلغ يقارب 5,71 مليون درهم، وحزب الوسط الاجتماعي بمبلغ يناهز 0,34 مليون درهم ثم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بمبلغ يناهز 0,26 مليون درهم.

وتثير المعطيات المتعلقة بنفقات الأحزاب الملاحظات التالية:

- أن ثمانية (8) أحزاب أنجزت ما يقارب 90,61 % من مجموع النفقات المصرح بصرفها برسم سنة 2016 مقابل 89,78 % سنة 2015 و91,11 % سنة 2014 وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 10: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2014		2015		2016	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	22.392.068,00	19,72	65.358.325,47	17,53	92.740.361,61	22,19
حزب الاستقلال	20.647.054,00	18,18	60.458.809,77	16,21	38.438.444,57	9,20
حزب التجمع الوطني للأحرار	8.885.890,00	7,82	32.218.893,37	8,64	50.792.219,35	12,15
حزب الأصالة والمعاصرة	14.884.716,00	13,11	65.447.564,74	17,55	93.511.043,47	22,37
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6.457.822,00	5,69	26.921.345,28	7,22	24.067.446,82	5,76
حزب الحركة الشعبية	12.798.029,00	11,27	32.652.228,77	8,76	22.207.500,26	5,31
حزب الاتحاد الدستوري	6.803.373,00	5,99	22.081.987,5	5,92	20.105.644,54	4,81
حزب التقدم والاشتراكية	10.594.923,00	9,33	29.685.918,77	7,96	36.894.604,51	8,83
المجموع	**103.463.875,00**	**91,11**	**334.825.073,7**	**89,78**	**378.757.265,1**	**90,61**

10 - انظر الملحقين رقم 2 و3 .

- أن هذه الأحزاب قامت باقتناء 98,61 % من مجموع الأصول الثابتة وقامت كذلك بصرف 89,93 % من تكاليف الحملات الانتخابية و90,62 % من نفقات التسيير وأخيرا 90,41 % من تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، ويبرز الجدول التالي حصص هذه الأحزاب من مختلف أنواع النفقات:

جدول رقم 11: توزيع حصص الأحزاب الكبرى حسب طبيعة النفقات (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة		تكاليف الحملات الانتخابية		تكاليف التسيير		تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حزب العدالة والتنمية	797.912,6	3,16	72.754.356,32	24,88	19.188.092,69	20,42		
حزب الاستقلال	410.263,28	1,63	25.362.108,57	8,67	12.666.072,72	13,48		
حزب التجمع الوطني للأحرار	6.131.002,36	24,29	27.012.443,09	9,24	17.648.773,9	18,78		
حزب الأصالة والمعاصرة	73.269,00	0,29	75.256.520,6	25,73	12.473.283,04	13,27	5.707.970,83	90,41
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	522.246,00	2,07	18.431.872,47	6,30	5.113.328,35	5,44		
حزب الحركة الشعبية	49.800,00	0,20	15.679.453,54	5,36	6.478.246,72	6,89		
حزب الاتحاد الدستوري	1.101.983,41	4,37	14.853.162,47	5,08	4.150.498,66	4,42		
حزب التقدم والاشتراكية	15.804.999,51	62,61	13.647.067,46	4,67	7.442.537,54	7,92		
المجموع	**24.891.476,16**	**98,61**	**262.996.984,52**	**89,93**	**85.160.833,62**	**90,62**	**5.707.970,83**	**90,41**
مجموع نفقات باقي الأحزاب	**351.125,30**	**1,39**	**29.460.871,68**	**10,07**	**8.817.421,73**	**9,38**	**605.278,00**	**9,59**
المجموع العام	**25.242.601,46**	**100**	**292.457.856,20**	**100**	**93.978.255,35**	**100**	**6.313.248,83**	**100**

الجزء الثاني: النتائج العامة لتدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم سنة 2016، عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتعقيباتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأحزاب المعنية بالملاحظات المذكورة، عملت على تقديم تعقيباتها وعلى الإدلاء كذلك بوثائق محاسبية أو إدارية لدعم أجوبتها.

ومن خلال الأجوبة المقدمة، لاحظ المجلس أن بعض الأحزاب لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بإرجاع المبالغ إلى الخزينة العامة للمملكة وتقارير الخبراء المحاسبين ومحتوى الحسابات السنوية المقدمة ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1. حول إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة العامة للمملكة

أ. مبالغ الدعم غير المستحقة

لوحظ أن أربعة (04) أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة مبالغ غير مستحقة قدرها 2.867.470,33 درهم، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم لها والمبلغ العائد لها، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة:

- اقتراعي 2009 و2011، ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية: 469.117,39 درهم؛
- واقتراع 04 سبتمبر 2015، ويتعلق الأمر بحزب العمل (676.222,77 درهم) والحزب المغربي الليبرالي (1.070.138,47 درهم) وأخيرا الحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم).

ب. مبالغ الدعم غير المستعملة

لوحظ أن أربعة (04) أحزاب لم تقدم ما يثبت إرجاعها إلى الخزينة العامة للمملكة مبالغ غير مستعملة قدرها 2.295.017,52 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية السابقة، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- حزب التجمع الوطني للأحرار: بمبلغ قدره 401.267,21 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 ومبلغ قدره 1.400.000,00 درهم يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: بمبلغ إجمالي قدره 185.076,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في انتخابات 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛

- الحزب المغربي الليبرالي: بمبلغ إجمالي قدره 94.495,68 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015؛
- حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية: بمبلغ إجمالي غير مستعمل قدره 214.178,63 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2011.

ج. مبالغ الدعم التي تم صرفها دون دعمها بوثائق إثبات

لوحظ أن حزب التجمع الوطني للأحرار لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا قدره 403.559,70 درهم، حيث أن الحزب لم يقدم أي وثائق تثبت صرف المبلغ المذكور للمترشحين برسم استحقاقات سابقة.

د. مبالغ الدعم التي تم صرفها على نفقات لا تخص الحملات الانتخابية

لوحظ أن حزبين (02) لم يقدما ما يثبت إرجاعهما إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا إجماليا قدره 1.952.350,02درهما يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل حملاتهما الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، ويتعلق الأمر ب:

- حزب العدالة والتنمية بمبلغ قدره 1.874.350,02 درهم، إذ تم أداء أجور المستخدمين واقتطاعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل برسم شهور غشت وسبتمبر وأكتوبر 2015، وهي نفقات يتم تنزيلها عادة ضمن مصاريف التدبير؛
- حزب الحركة الشعبية بما يعادل 78.000,00 درهم، ويخص هذا المبلغ اقتناء معدات مكتبية تصنف عادة ضمن الأصول المعمرة.

2. حول الإشهاد بصحة الحسابات

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن كل حزب مطالب "بحصر حسابه سنويا. ويشهد بصحته خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين". واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، على أن كل حزب ملزم "عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه".

وفي هذا الإطار، ومن أصل اثنان وثلاثون (32) حزبا التي أدلت بحساباتها السنوية إلى المجلس برسم سنة 2016، تبين أن:

- تسعة وعشرين (29) حزبا قدمت حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل تسعة وعشرين (29) حزبا سنة 2015 وخمسة وعشرين(25) حزبا سنة 2014، منها:

- واحد وعشرون (21) حزبا أدلت بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ مقابل تسعة عشر (19) حزبا سنتي 2014 و2015. ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب التجديد والإنصاف وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب العهد الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي وحزب العمل وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الأمل والحزب الديمقراطي الوطني وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي وحزب الديمقراطيون الجدد؛
- حزبان (02) قدما حسابيهما دون أن يشير تقريري الخبيرين المحاسبين المتعلقين بهما:
  - إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لفائض الحزب وخصاصه"، ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة؛
  - أو إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، ونخص بالذكر حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.
- ستة (06) أحزاب قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ مقابل أربعة (04) أحزاب سنة 2015 وثلاثة (03) أحزاب سنة 2014، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:
  - حزب العدالة والتنمية: همت التحفظات تقوية وتعميم المحاسبة على مستوى المحليات والجهويات وإنشاء دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية ودليل أدوات الإدارة مع احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الخاص بالأحزاب السياسية وإنشاء خلية خاصة بالمراقبة الداخلية؛
  - حزب الاستقلال: تشير التحفظات إلى عدم تبرير بعض نفقات التسيير (خاصة الصغرى) وعدم مطابقة بعض الفواتير للشكل المشار إليه في مدونة التجارة وتعويضات العاملين على مستوى المفتشيات وعدم تنزيل مخصصات مواجهة المخاطر الضريبية وتوفر الحزب على مجموعة من الأراضي والمباني غير مسجلة قانونا في ملكيته؛
  - حزب الاتحاد الدستوري: همت التحفظات غياب جرد للأصول الثابتة وعدم تسوية حسابات التسوية وعدم تبرير بعض نفقات التنقل؛
  - حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: شملت التحفظات مآل الديون القديمة التي لم يتم أداؤها من طرف الحزب وعدم توصل الخبير المحاسب بالوثائق المتعلقة بالمساعدات المقدمة للمترشحين ووضعية المصاريف المتعلقة بتنظيم المؤتمر الوطني العادي وتزويد الصندوق بمبلغ مقتطع من رؤوس الأموال الذاتية وعدم تمكن الخبير المحاسب من التأكد من شمولية الصندوق؛
  - حزب المؤتمر الوطني الاتحادي: همت التحفظات صحة وشمولية مبلغ الانخراط وصحة ترحيل الأرصدة المتعلقة بالعجز المسجل سنة 2012 وعدم تبرير نفقات تنقل أعضاء المكتب؛
  - حزب القوات المواطنة: أشار الخبير المحاسب إلى وجود تحفظات دون أن يقوم بتدوينها في تقريره.

- ثلاثة (03) أحزاب قدمت حساباتها السنوية دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والقرار المشترك سالف الذكر. ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة.

للإشارة فإن حزب الإصلاح والتنمية وحزب النهضة والفضيلة قدما تقريرين لخبير محاسب مقيد في جدول الخبراء المحاسبين بهيئة دولية. وبالتالي يعتبر المجلس أنه لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين تطبيقا للمادة المشار إليها أعلاه.

3. حول الوثائق المكونة للحسابات المقدمة

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات السنوية المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها:

- أن حزبين (02) لم يقدما كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، مقابل ثلاثة (03) أحزاب سنة 2015 وستة (06) أحزاب سنة 2014. ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية؛
- أن ثلاثة (03) أحزاب لم تقدم للمجلس الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 السالف ذكره، مقابل ثلاثة (03) أحزاب سنة 2015 وثمانية (08) أحزاب سنة 2014. ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب النهج الديمقراطي؛
- أن حزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية لم يدليا بالكشوفات البنكية المتعلقة على التوالي بالأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2016 وبالشهرين الأولين من نفس السنة.

4. حول مسك المحاسبة

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية:

- أن مسك محاسبة ثمانية (08) أحزاب تم وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك السالف ذكره. ويتعلق الأمر بحزب العهد الديمقراطي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهضة وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ثم حزب النهج الديمقراطي؛
- أن حزب الحرية والعدالة الاجتماعية لم يقم بإدراج العمليات المتعلقة بحملاته الانتخابية في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي تم حصرها.
- أن المبلغ التكميلي للدعم المقدم من طرف الدولة لحزب العهد الديمقراطي بمناسبة اقتراع 07 أكتوبر 2016 أي 495.089,53 درهم لم يتم تضمينه في المبلغ الإجمالي للدعم على مستوى المحاسبة وهو ما يخالف قاعدة

الشمولية، حيث أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا؛

- أن حزب الاستقلال لا يطبق على أصوله الثابتة مخصصات الاستهلاك[11]؛
- أن حزب الأصالة والمعاصرة لم يقدم ضمن قائمة المعلومات التكميلية أي تفاصيل بخصوص الحساب "دائنون آخرون[12]" الذي يبرز مبلغا قدره 1.581.304,14 درهم.
- أنه تم تسجيل أخطاء في تنزيل بعض العمليات المحاسباتية، وهو ما يخالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ونذكر منها:
  - أن حزب الاتحاد الدستوري قام بتنزيل مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين برسم الانتخابات التشريعية ل 07 أكتوبر 2016 ضمن الحساب 639 "مخصصات مالية[13]" عوض الحساب 6184 "مساعدة مباشرة للمترشحين[14]".
  - أن حزب العهد الديمقراطي قام بتنزيل الدعم الممنوح للحزب ضمن الحساب " إعانة الاستغلال[15]" عوض الحساب "716 تمويل عمومي"؛
  - أن الحزب الديمقراطي الوطني قام بتنزيل المبالغ المتعلقة بالنفقات التي تمت بمناسبة الحملة الانتخابية بما فيها الدعم المقدم إلى المترشحين على مستوى حساب "مؤتمرات وتظاهرات[16]" عوض تنزيلها في الحسابات الخاصة بها كما قام بتنزيل الدعم العمومي على مستوى حساب "إعانة الاستغلال" عوض الحساب "التمويل العمومي"؛
  - أن حزب الديمقراطيون الجدد قام بتنزيل الدعم المقدم للمترشحين في الحساب "6560 إعانات ممنوحة" عوض الحساب "6184 مساعدة مباشرة للمترشحين".

5. حول نفقات الأحزاب

بلغت نفقات الأحزاب السياسية خلال سنة 2016 ما يناهز 417,99 مليون درهم. وقد لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 9,79 مليون درهم كانت موضوع ملاحظات مسجلة من طرف المجلس، أي ما يعادل 10,42 % من مجموع نفقات التسيير، مقابل 9,28 مليون درهم سنة 2015 و8,63 مليون درهم سنة 2014.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس بين نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق إثبات وأخرى تم بشأنها تقديم وثائق إثبات لكنها غير كافية وأخيرا نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب.

11 - Dotations d'exploitation aux amortissements
12 - Autres créanciers
13 - Dotations financières
14 - Aides directes aux candidats
15 - Subventions d'exploitation
16 - Congrès et manifestations

وقد بلغ مجموع النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم أي وثائق إثبات ما قدره 1.635.757,38 درهم أي ما يعادل 1,74 % من مجموع نفقات التسيير مقابل ما قدره 1.452.150,59 درهم سنة 2015 و1.672.224,52 درهم سنة 2014؛ بينما بلغ مجموع النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية برسم سنة 2016 ما قدره 7.885.797,00 درهم أي ما يعادل 8,39 % من مجموع نفقات التسيير مقابل ما مجموعه 7.354.830,39 درهم سنة 2015 و6.460.108,97 درهم سنة 2014؛ وأخيرا بلغت النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب خلال سنة 2016 ما يناهز 271.107,41 درهم أي ما يعادل 0,29 % من مجموع نفقات التسيير مقابل ما قدره 475.123,35 درهم سنة 2015 و502.573,69 درهم سنة 2014.

ويلخص الجدول التالي نتائج فحص وثائق الإثبات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2016:

جدول رقم 12: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2016

(بالدرهم)

الأحزاب السياسية		نفقات لم يتم بشأنها تقديم أي وثيقة إثبات (1)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية (2)		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق في غير اسم الحزب (3)		المجموع (1+2+3)	
	مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير	المبلغ	النسبة من مجموع نفقات التسيير
حزب العدالة والتنمية	19.188.092,69	190.657,00	0,99%	182.119,00	0,95%	26.616,77	0,14%	399.392,77	2,08%
حزب الاستقلال	12.666.072,72	266.129,00	2,10%	7.406.834,00	58,48%	-	-	7.672.963,00	60,58%
حزب التجمع الوطني للأحرار	17.648.773,90	682.000,00	3,86%	100.690,00	0,57%	50.319,77	0,29%	833.009,77	4,72%
حزب التقدم والاشتراكية	7.442.537,54	-	-	15.040,00	0,20%	-	-	15.040,00	0,20%
حزب التجديد والإنصاف	434.739,41	-	-	-	-	72.811,44	16,75%	72.811,44	16,75%
حزب العهد الديمقراطي	490.384,24	-	-	6.800,00	1,39%	8.618,48	1,76%	15.418,48	3,14%
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	435.009,73	-	-	9.035,00	2,08%	1.323,89	0,30%	10.358,89	2,38%
حزب العمل	369.308,66	-	-	22.915,00	6,20%	-	-	22.915,00	6,20%
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	345.840,43	14.033,00	4,06%	36.200,00	10,47%	12.800,00	3,70%	63.033,00	18,23%
الحزب الديمقراطي الوطني	297.576,60	33.586,45	11,29%	-	-	13.758,13	4,62%	47.344,58	15,91%
حزب الشورى والاستقلال	528.430,25	-	-	31.869,00	6,03%	-	-	31.869,00	6,03%
حزب النهضة	485.456,62	28.150,00	5,80%	-	-	-	-	28.150,00	5,80%
حزب الإصلاح والتنمية	153.855,74	39.663,00	25,78%	15.030,00	9,77%	-	-	54.693,00	35,55%
حزب النهضة والفضيلة	343.495,42	14.000,00	4,08%	11.015,00	3,21%	84.858,93	24,70%	109.873,93	31,99%
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	238.299,49	317.880,93	100%	-	-	-	-	317.880,93	100%
الحزب الاشتراكي الموحد	103.359,65	15.500,00	15,00%	-	-	-	-	15.500,00	15,00%
حزب النهج الديمقراطي	97.746,00	34.158,00	34,95%	48.250,00	49,36%	-	-	82.408,00	84,31%
المجموع	**61.268.979,09**	**1.635.757,38**	-	**7.885.797,00**	-	**271.107,41**	-	**9.792.661,79**	-

6. حول كيفية أداء النفقات

سجل المجلس في هذا الإطار، أن بعض الأحزاب قامت برسم سنة 2016، بأداء بعض النفقات نقدا رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك**".

وبلغت هذه النفقات خلال سنة 2016 ما يناهز 4.947.536,13 درهم مقابل ما قدره 304.733,00 درهم سنة 2015 و1.015.390,00 درهم سنة 2014، وقد تم تسجيل هذه الملاحظة على مستوى الأحزاب السياسية التالية:

الحزب السياسي	مجموع النفقات موضوع الملاحظة
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	3.307.100,00 درهم
حزب جبهة القوى الديمقراطية	920.388,53 درهم
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	206.212,60 درهم
حزب الاتحاد الدستوري	190.050,00 درهم
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	85.000,00 درهم
حزب اليسار الأخضر المغربي	75.590,00 درهم
حزب الشورى والاستقلال	35.170,00 درهم
حزب التجديد والإنصاف	35.125,00 درهم
حزب الوسط الاجتماعي	34.400,00 درهم
حزب الأمل	15.500,00 درهم
حزب الأصالة والمعاصرة	12.000,00 درهم
حزب العدالة والتنمية	11.000,00 درهم
حزب الوحدة والديمقراطية	10.000,00 درهم
الحزب الاشتراكي الموحد	10.000,00 درهم
المجموع	**4.947.536,13 درهم**

التوصيات

من خلال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي المتعلق بالسنة المالية 2016، يقدم المجلس توصياته لكل من السلطات الحكومية المختصة والأحزاب السياسية بهدف تحسين أداء هذه الأخيرة:

فيما يخص السلطات الحكومية المختصة

- الحرص على إرجاع الأحزاب للمبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة من الدعم الممنوح لها، والمتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية السابقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الاقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تقم بعد بهذا الإجراء القانوني؛
- حصر أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم العمومي الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية؛
- تتميم المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر لتتضمن موارد أخرى كعائدات الكراء والفوائد المالية التي اعتادت بعض الأحزاب السياسية على استخلاصها وادراجها سنويا ضمن مواردها؛
- العمل على وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب؛
- العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر الإدارية للأحزاب بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي ووضع دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية، وذلك كما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر.

فيما يخص الأحزاب السياسية

- العمل على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والحرص على الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية؛
- العمل على مسك محاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛
- احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية فيما يخص تفصيل دفتر اليومية[17] ودفتر الأستاذ[18] إلى عدة دفاتر مساعدة[19] من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية. وفي حالة لا مركزة محاسبة الأحزاب ينبغي على هذه الهياكل مسك محاسبتها طبقا لمقتضيات هذا المخطط المحاسبي؛

17 - Journal
18 - Grand livre
19 - Journaux auxiliaires

- الحرص على وضع بيان مفصل حول صرف المبالغ المحولة للهياكل المحلية للأحزاب وإرفاقه بالحساب السنوي مدعما بالوثائق المثبتة.

الجزء الثالث: النتائج الخاصة بكل حزب سياسي

حزب العدالة والتنمية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **98.515.611,06** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 72.889.277,31 [20]درهم (73,99%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 12.590.705,66 درهم (12,78%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 12.479.405,39 درهم (12,67%).

يشار إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2016، بإرجاع مبلغ قدره **970.062,17** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة، يتعلق بمبلغ غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **92.740.361,61** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية[21]: 72.754.356,32 درهم (78,45%)؛
- تكاليف التسيير: 19.188.092,69 درهم (20,69%) مقابل ما قدره 21.460.770,65 درهم سنة 2015 و21.619.595,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء أصول ثابتة: 797.912,60 درهم (0,86%).

20 - تضمن مبلغا قدره 3.971.931,64 درهما، يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛

21 - تضمن مبلغا قدره 8.394.393,57 درهم يخص استحقاقات سنة 2015 + تم تنزيل مبلغ قدره 33.984.164,32 درهم على مستوى الحساب 212 "تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية".

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 17 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 سبتمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبالغ إلى الخزينة العامة للمملكة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا قدره **1.874.350,02** درهما في إطار مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

ويتعلق هذا المبلغ بأداء أجور المستخدمين واقتطاعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل برسم شهور غشت وسبتمبر وأكتوبر 2015، إذ احتسب الحزب هذه النفقات ضمن مصاريف الحملة الانتخابية رغم أنها لا تندرج ضمن قائمة المصاريف المحددة بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجهوية وكذا تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**بمناسبة الحملات الانتخابية التي يخوض غمارها الحزب، يقوم هذا الأخير بالتعبئة الكاملة لمستخدمي الحزب بالإدارة المركزية والإدارات المجالية للقيام بمختلف الأعمال والمهام التي تتطلبها الحملة الانتخابية لا من حيث عدد ساعات العمل المخصصة ولا من حيث طبيعة الأعمال الموكولة إليهم والمنجزة من طرفهم. ولهذه الغاية، يعمم توجيه إداري على جميع مصالح إدارة الحزب من أجل التعبئة الشاملة للمستخدمين من أجل ضمان إنجاح مشاركة الحزب في الانتخابات.**

إن الاعتماد على مستخدمي الحزب وعدم اللجوء إلى مستخدمين عرضيين يجد مبرره في فاعليتهم وخبرتهم التي راكموها في مجال العمل الحزبي، إضافة إلى وضعهم القانوني السليم كونهم يتمتعون بالتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتغطية التأمين على حوادث الشغل مما يجعل إدارة الحزب والمستخدمين بالحملة الانتخابية يشتغلون في ظروف مناسبة.

وتندرج هذه الأجور ضمن أوجه الصرف المحددة بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 خاصة الفقرة المتعلقة ب"أداء الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام الأشخاص للقيام ببعض الأعمال"".

وفي هذا الصدد وجب التوضيح أن أداء الأجور والاقتطاعات الاجتماعية والضريبية لمستخدمي الحزب الدائمين يتم احتسابها ضمن مصاريف التدبير العادية، وما يمكن ادراجه ضمن مصاريف الحملة الانتخابية يقتصر على أداء التعويضات لمستخدمي

الحزب عن الساعات الإضافية أو أجور المستخدمين العرضيين عن مختلف الأعمال التي يقومون بها بمناسبة الحملة الانتخابية.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يجب تقديم توضيحات بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- تقوية وتعميم المحاسبة على مستوى المحليات والجهويات من أجل إدراج جميع المساهمات والنفقات الخاصة بهم، وإدماجها على مستوى المحاسبة المركزية للحزب؛
- إنشاء دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية ودليل أدوات الإدارة مع احترام مقتضيات المخطط المحاسبي الخاص بالأحزاب السياسية؛
- إنشاء خلية خاصة بالمراقبة الداخلية.

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني عن الحزب أن " **الإدارة المالية للحزب تعمل بشكل مستمر على تأهيل التدبير المالي من خلال التوصيات الصادرة عن كل من الخبير المحاسب الذي يشهد بصحة الحساب السنوي للحزب، وكذا التوصيات المضمنة في ملاحظات وتقارير المجلس الأعلى للحسابات مما جعل هذا التدبير في تطور مطرد حتى يحقق الانسجام المطلوب مع المقتضيات القانونية والمحاسبية الجاري بها العمل.**

بخصوص تقوية وتعميم المحاسبة على مستوى المحليات والجهويات من أجل إدراج جميع المساهمات والنفقات الخاصة بهم، وإدماجها على مستوى المحاسبة المركزية للحزب، فإن الحزب عمل ابتداءا من الحساب السنوي 2015 على تنفيذ مشروع إعداد الحساب المندمج للحزب، الذي يهدف إلى دمج الحسابات المركزية وحسابات الهيئات المجالية في حساب مركزي واحد للحزب. برسم سنة الحساب السنوي 2016 استطاعت الإدارة المالية للحزب دمج حساب 74 هيئة جهوية وإقليمية، ونعمل على دمج باقي الهيئات... كما أن ... الحزب يعمل على إعداد برنامج معلوماتي مندمج يضمن في نفس الوقت التدبير الميزانياتي والتدبير المحاسباتي لمالية الحزب مما سيمكن من تيسير تنزيل مشروع الحساب المندمج للحزب، وكذا العمل على إعداد دليل للإجراءات الإدارية والمحاسبية.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب:

أ. اكتفى بتقديم سندات تسليم[22] لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **101.119,00** درهم وسند للحجز[23] لتبرير نفقة قدرها **81.000,00** درهم، وعليه فإن هذه النفقات لم يتم تبريرها بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثائق المقدمة من

22 - Bons de livraison

طرف الحزب أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145)؛

ب. قام بتقديم فاتورات في غير اسم الحزب لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **26.616,77** درهم وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه؛

ج. قام بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره **190.657,00** درهم دون دعمها بأي وثائق إثبات، ويتعلق جزء من هذه المبالغ بتحويلات بمبلغ إجمالي قدره **142.177,00** درهم، قام الحزب بصرفها إلى كتاباته الإقليمية، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الكتابة الإقليمية	مجموع التحويلات غير المبررة
الكتابة الإقليمية للراشيدية	95.050,00
الكتابة الإقليمية لكرسيف	12.000,00
الكتابة الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة	20.000,00
الكتابة الإقليمية لسيدي بنور	15.127,00
المجموع	**142.177,00**

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي تبريرات بهذا الشأن.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب قام بأداء نقدا، نفقة قدرها **11.000,00** درهم تتعلق بخدمة إيصال لوجستيكي بتاريخ 2016/10/02، رغم أن مبلغها تجاوز 10.000,00 درهم وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**المبلغ المذكور متعلق بإنجاز نفقة بمناسبة الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب ليوم 7 أكتوبر 2016، وتم إنجازها في إطار عملية إرسال وسائل الدعاية إلى الدوائر الانتخابية التي تكلفت بها الإدارة المركزية للحملة الانتخابية. ونظرا للظروف الاستثنائية المصاحبة للحملة الانتخابية وضغط إكراه الوقت، إضافة إلى رفض بعض أصحاب الشاحنات الخاصة التعامل بالشيك أو الانتظار حتى يتم إعداده ... كل ذلك ساهم في إنجاز تلك النفقة ...**".

23 - Bon pour réservation

حزب الاستقلال

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **37.380.370,29** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 24.955.007,13 درهم (66,76%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 7.235.975,66 درهم (19,36%)؛
- موارد استغلال أخرى (عائدات الكراء): 3.011.200,00 درهم (8,06%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 2.128.190,00 درهم (5,69%)؛
- الدعم العمومي لتشجيع تمثيلية النساء: 49.997,50 درهم (0,13%)؛

وكما سبق وأن أشار إليه المجلس في تقريره برسم السنة المالية الفارطة، فإن حزب الاستقلال قام، بتاريخ 30 ديسمبر 2015، بإرجاع مبلغ قدره **2.629.609,72** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة، يتعلق بالمبلغ غير المستعمل من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015، هذا المبلغ تم تنزيله بحساب العائدات والتكاليف الخاص بسنة 2016.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **38.438.444,57** درهم، وتتوزع هذه النفقات أساسا بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 25.362.108,57 درهم (65,98%)؛
- تكاليف التسيير: 12.666.072,72 درهم (32,95%)، مقابل ما قدره 11.358.021,03 درهم و11.077.683,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 410.263,28 درهم (1,07%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 13 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الخبير المحاسب لم يشر في تقريره إلى " **أن القوائم التركيبية[24] من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه وفائضه أو خصاصه**"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

كما لوحظ أن الخبير المحاسب أشار في تقريره إلى مجموعة من التحفظات والتي يجب تقديم توضيحات بشأنها:

- بعض نفقات التسيير وخاصة الصغرى منها لا يتم إرفاقها بوثائق إثبات؛
- بعض الفواتير غير مطابقة من حيث الشكل لما هو منصوص عليه في مدونة التجارة بحيث أنها لا تشير إلى التعريف الموحد للمقاولات (ICE) والتعريف الضريبي والضريبة المهنية والضريبة على القيمة المضافة واسم الزبون؛
- العاملين على مستوى المفتشيات يتقاضون تعويضات عكس العاملين الدائمين بالمقر المركزي الذين يخضعون لقانون الشغل؛
- لم يقم الحزب بأي تنزيل لمخصصات مواجهة المخاطر الضريبية[25]؛
- يتوفر الحزب على مجموعة من الأراضي والمباني التي يستغلها دون أن تكون مسجلة قانونا في ملكيته. وبالرجوع إلى المحافظة العقارية، يتبين أن هذه الأصول هي في اسم أمناء عامين سابقين أو أطر عاملة بالحزب.

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن "**هذه الملاحظات ليست بتحفظات وهي أشياء جاري بها العمل وهذا لا يعني أن الحسابات غير مضبوطة أو فيها خلل**".

أما بالنسبة للممتلكات "**فإن إدارة الحزب تعمل جادة على تحفيظ الممتلكات باسم حزب الاستقلال وفقا للقانون الجبائي 2010 وقد تم تحفيظ عدد كبير من هذه الممتلكات باسم الحزب والعمل لا زال متواصلا...**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ بشأن مسك محاسبة الحزب:

- أن الحزب لا يطبق على أصوله الثابتة[26] مخصصات الاستهلاك[27]؛
- أن الحزب أدى نفقات تخص جمعيات (جمعية الشبيبة المدرسية والشبيبة الاستقلالية والاتحاد العام لطلبة المغرب) دون تسجيلها على مستوى حساب "مساعدة مالية لجمعيات ومؤسسات وآخرين".

24 - Etats de synthèse
25 - Aucune provision pour risque fiscal n'a été constatée comptablement
26 - Immobilisations
27 - Amortissements

وفي جوابه أشار المسؤول الوطني أن الحزب سيقوم مستقبلا بتنزيل هذا النوع من النفقات على مستوى حساب "مساعدة مالية لجمعيات ومؤسسات وآخرين".

حول فحص المداخيل

لوحظ أن الحزب تلقى مداخيل عبارة عن عائدات الكراء رغم أن هذه المداخيل لا تندرج ضمن موارد الحزب المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية، وتتكون هذه المداخيل من:

- مبلغ 3.000.000,00 عبارة عن وجيبات كرائية شهرية قدرها 250.000,00 درهم مقابل كراء عقار؛
- مبالغ مالية مقابل كراء منزل بمبلغ إجمالي قدره 11.200,00 درهم.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**الحزب قام بتشييد مقر جديد اكترته الشركة التي قامت ببنائه بحيث يستعمل مبلغ الكراء لتسديد الدين الذي في ذمة الحزب**". أما بالنسبة لمداخيل كراء المنزل "**فهي تساعد على التخفيف من عبء المصاريف**".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **266.129,00** درهم.

وفي معرض جوابه اكتفى الحزب بتقديم الغاية من كل نفقة دون الإدلاء بالوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

ب. أن الحزب قام بأداء نقدا الأجور "الخاصة بتسيير الحزب" بمبلغ إجمالي قدره **709.090,00** درهم دون تقديم أية وثيقة إثبات بشأنها كما أنه لم يقم بتسجيلها على مستوى حساب "الصندوق".

وفي رده، أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن الأمر "**يتعلق بمصاريف أجور مستخدمي الحزب حيث تتضمن شهريا تعويضات التنقل وتعويضات عن الخدمات وتعويضات القيم أو الكاتبة**".

وقد اقتصر رد المسؤول الوطني عن الحزب بتقديم لائحة المستخدمين، دون أن يقدم ما يثبت توصل المعنيين بالأمر بالمستحقات المذكورة. وحيث أن الحزب لم يقم بتسجيل هذه العمليات على مستوى حساب الصندوق، يكون بذلك قد خالف "مبدأ الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

ج. أن الحزب قام بتحويل مبلغ إجمالي قدره **6.697.744,00** درهم لتغطية مصاريف تسيير المفتشيات وقد أدلى بشأنها بأوامر تحويل بنكية فقط عوض تقديم وثائق إثبات في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

بخصوص هذا المبلغ أوضح المسؤول الوطني في جوابه، أن الأمر "**يتعلق بأشخاص موظفون سابقا بالمركز العام أو متعاونون مع المركز العام للحزب لسنوات عديدة، ولم يكن بالإمكان في ذلك الحين إدماجهم في نظام التقاعد، وقرر الحزب منذ زمن بعيد أن يقدم بعض المساعدات لهم ولأسرهم كحق يعود لأصحاب الحقوق وهي تعويضات هزيلة لأسر معوزة، وهذا قد امتد لعقود قبل أن تقرر الدولة المساهمة في دعم تسيير الأحزاب، يتم تحويلها لفائدة المفتشين شهريا لأجل تسيير المفتشيات الإقليمية للحزب**... ".

حزب التجمع الوطني للأحرار

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة **38.555.124,08** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 22.289.009,34 درهم (57,81%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 6.704.068,42 درهم (17,39%)؛
- عائدات غير جارية: 6.164.000,00 درهم (15,99%)؛
- عائدات الاستغلال الأخرى: 1.765.900,00 درهم (4,58%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 1.319.000,00 درهم (3,42%)؛
- عائدات مالية: 313.146,32 درهم (0,81%).

للإشارة فقد قام الحزب، خلال سنة 2016، بإرجاع مبلغ قدره **903.294,27** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة وهو المبلغ غير المستعمل برسم الدعم الذي منح للحزب للمساهمة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

كما عمد الحزب، بتاريخ 29 نوفمبر 2017، إلى إرجاع مبلغ غير مستعمل قدره **1.000.000,00** درهم (الدفعة الأولى) إلى الخزينة العامة للمملكة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات وأعضاء مجالس الجهات.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **50.792.219,35** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 27.012.443,09 درهم[28] (53,18 %)؛
- تكاليف التسيير: 17.648.773,9 درهم (34,75 %) مقابل ما مجموعه 7.160.687,05 درهم سنة 2015 و8.426.076,87 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 6.131.002,36 درهم (12,07 %).

28 - يتضمن مبلغا قدره 4.708.282,06 درهم يتعلق بالحملات الانتخابية لسنة 2015.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 03 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 06 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبالغ إلى الخزينة العامة للمملكة

لوحظ في هذا الصدد أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة:

أ. مبلغا قدره **804.826,91** درهم يتوزع بين :

- مبلغ غير مستعمل قدره 401.267,21 درهم أي حاصل الفرق بين المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (26.717.889,41 درهم) والمبلغ الذي صرح الحزب بصرفه (26.316.622,20 درهم)؛

- ومبلغ قدره 403.559,70 درهم لم يتم تبريره بأي وثائق تثبت صرفه فعليا للمترشحين.

كما أن المبلغ المذكور (804.826,91 درهم) لم يتم تنزيله ضمن الموازنة -الخصوم[29] بالحساب رقم 445: "الدولة دائنة".

ب. مبلغا قدره **1.400.000,00** درهم استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها، في إطار مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين إذ قام الحزب بخصم هذا المبلغ من الدعم الذي قدمه للمترشحين واحتسبه كهبة لفائدة الحزب نفسه.

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني عن الحزب أنه قد أجاب على هذه الملاحظة برسم حساب السنة المالية 2014 واقترح على المجلس الأعلى ما يلي :

- بالنسبة لمبلغ **401.267,14** درهم، اقترح الحزب إرجاع مبلغ **184.808,57** درهم "**بعد احتساب مبلغ 216.458,57 درهم المسلم للسيد ... الفائز بمقعد نيابي إثر انتخاب جزئي. مع العلم أن الحزب الذي فقد المقعد هو الذي يجب أن يطالب بإرجاع المبلغ الذي أخذ** ".
- فيما يخص مبلغ **403.559,70** درهم اقترح الحزب إرجاع مبلغ **48.129,12** درهم تبعا لجوابه برسم سنة 2013.

كما التزم الحزب بتسجيل مبلغ كلي قدره **232.937,69** درهم بالحساب "الدولة الدائنة[30]" حال موافقة المجلس الأعلى على هذا المقترح.

29 - Bilan – Passif
30 - Etat- Créditeur

بخصوص المبلغ الأول (**804.826,91** درهم) يجب التذكير، بأنه استنادا إلى المادة 34 من القانون التنظيمي المشار إليه سلفا، فإن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية تقتصر فقط على الحملات المتعلقة بالانتخابات العامة ولا تخص بأي حال من الأحوال الحملات المتعلقة بالانتخابات الجزئية، وعليه فالحزب مطالب بإرجاع مجموع المبالغ المذكورة.

أما فيما يخص مبلغ **1.400.000,00** درهم، "فقد أكد المسؤول الوطني أن "**الحزب في اتصال مع وزارة الداخلية لتسوية هذه الوضعية**".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن الحزب قام بأداء مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **50.319,77** درهم، ولتبرير صرف هذه النفقات، تم تقديم فاتورات في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب "**لم يتمكن من تسجيل العدادات في اسمه لأنه لم يتوصل أنداك بالتصفية القضائية لشركة الميثاق التي كانت تابعة له. وقد راسل الحزب شركة توزيع الماء والكهرباء لاستبدال العدادات بعد أن توصل بالتصفية القضائية شهر سبتمبر 2017** ".

ب. أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن صرف الشيكات البنكية التالية:

رقم الشيك البنكي	التاريخ	المبلغ بالدرهم
4369854	02/03/2016	72.000,00
4369869	30/03/2016	10.000,00
4369917	19/05/2016	100.000,00
4560267	21/10/2016	500.000,00
المجموع		**682.000,00**

ت. أن الحزب أدى نقدا نفقات بمبلغ إجمالي قدره **100.690,00** درهم أدلى الحزب بشأنها فقط بإشهادات تسلم المبالغ دون أن يقدم أي وثائق مثبتة بشأنها.

وفي معرض جوابه، أوضح المسؤول الوطني عن الحزب الغاية من كل نفقة دون أن يدلي بالوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

حزب الأصالة والمعاصرة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **71.181.978,46** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملة الانتخابية: 56.413.947,84 درهم (79,25%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 6.333.583,54 درهم (8,90%).
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 3.166.791,77 درهم (4,45%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 2.580.670,00 درهم (3,63%).

يشار إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2016، بإرجاع مبلغ قدره **923.505,02** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة يتعلق بمبلغ غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 25 نوفمبر 2011.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **93.511.043,47** درهم، وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 75.256.520,60 درهم (80,48%)؛
- تكاليف التسيير: 12.473.283,04 درهم (13,34%) مقابل ما قدره 8.835.273,89 درهم سنة 2015 و12.654.138,80 درهم سنة 2014؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 5.707.970,83 درهم (6,10%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 30 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لفائض الحزب وخصاصه"، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي

الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب "**سوف يوافي المجلس بتقرير تعديلي تبعا للمعطيات التي قام بطلبها**".

يذكر أن المجلس لم يتوصل بأي تقرير تعديلي.

حول مسك المحاسبة

لوحظ في هذا الصدد:

أ. أن الحساب رقم 4490: "حسابات تسوية بالخصوم[31]" يبرز مبلغا قدره **371.600,00** درهم، مقابل ما قدره **453.242,50** درهم بالدورة المحاسبية السابقة. يتعين في هذا الصدد، تقديم تفاصيل حول تركيبة[32] هذا المبلغ وتقديم الأسباب الكامنة وراء عدم تصفيته[33] في آخر الدورة كما يقتضي ذلك الدليل العام للمعايير المحاسبية؛

ب. أن الحزب لم يقدم ضمن قائمة المعلومات التكميلية أي تفاصيل بخصوص الحساب "دائنون آخرون[34]" الذي يبرز مبلغا قدره **1.581.304,14** درهم.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**...المبلغين 371.600,00 درهم و1.581.304,14 درهم لم يعد لهم أي تبرير لإبقائهم في دفتر الأستاذ، إلا أن مدقق الحسابات أصر على إبقائهم حسب مبدأ الحيطة وسيتم إلغاؤها السنة الموالية**".

ج. أن الحزب اكتفى، على مستوى الحساب البنكي رقم 51410006 الخاص بالدار البيضاء[35]، بتنزيل شهري لمجموع عملياته البنكية (مجموع الاعتمادات ومجموع الديون) ولم يقم بتنزيل يومي لعملياته المحاسبية خلافا لمقتضيات القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) والمتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي ينص على أن "تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم".

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني إلى أن الحزب "**...سوف يوافي المجلس بوثائق الإثبات في شهر سبتمبر 2017**".

للإشارة، فإن المجلس لم يتوصل بهذه الوثائق.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب قام بتاريخ 2016/11/08 بأداء تعويض عن التنقل قدره **12.000,00** درهم نقدا، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

31 - Comptes régularisation-Passif
32 - Composition
33 - Apurement
34 - Autres créanciers
35 - Compte « AWB CASA »

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**المبلغ ... يعود فقط إلى قرار منح السيدة ... المتعلق بمصاريف تنقلها لمدة 6 أشهر، أما تأديته فقد تمت عن طريق إشهادين الأول موقع في شهر نوفمبر 2016... والثاني في شهر ديسمبر 2016 ...**".

يشار إلى أنه في هذه الحالة، كان يتعين على الحزب تنزيل النفقتين كل واحدة على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على أن تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **21.493.580,22** درهم، وتتكون أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 13.113.115,54 درهم (61,01%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 6.082.563,54 درهم (28,30%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 1.989.760,00 درهم (9,26%).

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **24.067.446,82** درهم، وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 18.431.872,47 درهم (76,58%)؛
- تكاليف التسيير: 5.113.328,35 درهم (21,25%) مقابل ما قدره 5.572.805,29 درهم سنة 2015 و6.323.888,73 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن الحساب 6180 "تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية[36]"، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، يشير إلى مجموع قدره **18.327.597,47** درهم في حين يشير دفتر الأستاذ[37] إلى مجموع قدره **11.140.725,00** درهم؛

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن "**الفارق هو مبلغ 7.186.872,47 درهم تم تنزيله ضمن دفتر الأستاذ في حسابات: 6165000100 "مصاريف الصحافة والطبع وتعليق الملصقات" و6165000200 "مصاريف إنجاز إعلانات انتخابية وتعليقها وكراء**

36 - Autres charges courantes et aides financières
37 - Grand livre

أماكن تعليقها" و6165000300 "أداء الأجور عن مختلف الخدمات واستخدام الأشخاص للقيام ببعض الأعمال" و6165000400 "تنظيم اللقاءات والاجتماعات العامة ذات الصلة بالانتخابات" و6165000500 "مصاريف إنجاز وبث وصلات إشهارية لها صلة بالحملة الانتخابية عبر الأنترنيت والإذاعات الخاصة" و6165000600 "اقتناء مختلف اللوازم للحملة الانتخابية" و6165000700 "مصاريف مختلفة منجزة يوم الانتخاب"".

للتذكير فإنه تبعا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر، فإن كل حزب سياسي ملزم "عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه".

ب. أن الحساب 3491 "حسابات تسوية بالأصول[38]" يبرز مبلغا قدره **37.910,19** درهم، مقابل ما قدره **21.414,85** درهم بالدورة المحاسبية السابقة. يتعين في هذا الصدد، تقديم تفاصيل حول تركيبة[39] هذا المبلغ وتقديم الأسباب الكامنة وراء عدم تصفيته[40] في آخر الدورة كما يقتضي ذلك الدليل العام للمعايير المحاسبية.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**... مبلغ 21.414,85 درهم الذي تم تنزيله في الحساب 3491 ... يتعلق بمصاريف التأمين لسنة 2016 مؤداة في سنة 2015 لم يتم تصفيتها في 2016 وتم تصفيتها في السنة المالية 2017، ومبلغ 16.495,34 درهم مصاريف التأمين لسنة 2017 مؤداة في السنة المالية 2016 تم تصفيتها في السنة المالية 2017**".

38 - Comptes de régularisation-Actif
39 - Composition
40 - Apurement

حزب الحركة الشعبية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **20.447.134,27** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 15.717.819,10 درهم (76,87%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 4.441.156,77 درهم (21,72 %).

يشار إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2016، بإرجاع إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغ غير مستعمل قدره **357.513,84** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين ومبلغ غير مستعمل قدره **63.865,70** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الحزب قام:

- بتاريخ 16 يناير 2017، بإرجاع مبلغ قدره 38.365,56 درهم إلى الخزينة العامة للمملكة، يتعلق بالمبلغ غير المستعمل من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة باقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب؛
- بتاريخ 02 فبراير 2017، بإرجاع مبلغ قدره 400.000,00 درهم إلى الخزينة العامة للمملكة، يتعلق بالمبلغ غير المبرر من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة باقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره **22.207.500,26** درهم، وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 15.679.453,54درهم (70,60%)؛
- تكاليف التسيير: 6.478.246,72 درهم (29,17%)، مقابل ما قدره 7.336.429,42 درهم سنة 2015 و6.898.628,04 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول إرجاع المبالغ إلى الخزينة العامة للمملكة

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا غير مبرر قدره **251.214,96** درهما في إطار مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين. ويتعلق هذا المبلغ بحاصل الفرق بين:

- المبلغ الذي لم يتم تبرير صرفه طبقا للغايات التي منح من أجلها (**351.214,96** درهم) والمبلغ الذي لم يتم الإدلاء بشأنه بالمستندات والوثائق المثبتة المطلوبة (**300.000,00** درهم)، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 المتعلق بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجهوية وكذا تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
- ومبلغ قدره **400.000,00** درهم قام الحزب بإرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة خلال سنة 2017، يتعلق بالمبلغ غير المبرر من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة باقتراع 02 أكتوبر لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

وفي جوابه، قام الحزب بتقديم سندين للتسليم بمبلغ إجمالي قدره 173.214,96 درهم يثبتان أن هذه النفقات قد تم إنجازها داخل الحيز الزمني المنصوص عليه في المرسوم رقم 2.15.451 سالف الذكر، كما قام بتقديم فاتورة تتعلق باقتناء عتاد مكتبي (آلة نسخ) بقيمة 78.000,00 درهم.

وحيث أن آلة النسخ تعتبر من المعدات (Matériel) وتصنف من الأصول المعمرة المدرجة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ضمن الموازنة على مستوى حسابات الأصول الثابتة بالحساب 235: عتاد المكتب[41]. وبالتالي لا يمكن تنزيل تكاليف اقتناء آلة نسخ ضمن النفقات الانتخابية.

وعليه فقد اعتبر المجلس أن التبريرات المقدمة من طرف الحزب بشأن صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 173.214,96 درهم كافية، وبالتالي حدد المجلس المبلغ الذي بقي بذمة الحزب تجاه خزينة الدولة في **78.000,00** درهم.

41 - Matériel de bureau

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب قام بتنزيل منح مقدمة لمستخدميه بمناسبة الحساب السنوي بمبلغ إجمالي قدره **15.000,00** درهم على مستوى الحساب 6144"مؤتمرات وتظاهرات" عوض الحساب 6171 "تكاليف المستخدمين".

وفي جوابه قدم الحزب نسخة من الحسابات المذكورة، برسم سنة 2016، تتضمن التنزيل الصحيح للمنح.

يجب التذكير في هذا الصدد، بأن التصحيح كان يجب أن يتم برسم السنة المالية التي سجلت فيها الملاحظة، أي برسم سنة 2017.

حزب الاتحاد الدستوري

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **15.717.784,76** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 11.870.661,33[42] درهم (75,53%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 3.409.946,02 درهم (21,69%)؛
- عائدات غير جارية: 437.177,41 درهم (2,78%).

يشار إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2016، بإرجاع مبلغ غير مستعمل قدره **2.928,54** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **20.105.644,54** درهم، وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 14.853.162,47درهم (73,88%)؛
- تكاليف التسيير: 4.150.498,66 درهم (20,64%)، مقابل ما قدره 5.065.060,66 درهم سنة 2015 و6.470.346,11 درهم سنة 2014؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.101.983,41 درهم (5,48%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 27 أكتوبر2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

42 - تضمن مبلغا قدره 928.508,54 درهما، يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب أدلى بحسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر.

وفي جوابه، قام المسؤول الوطني بتقديم تقرير الخبير المحاسب الذي تضمن التحفظات التالية:

- لم يقم الحزب بتاريخ 31 ديسمبر 2016 بجرد مادي لأصوله الثابتة الموجودة على مستوى الخصوم والتي تبلغ قيمتها 5.773 ألف درهم وبالتالي لم يتمكن الخبير من التأكد من واقعية وشمولية الأصول؛
- لم يتم تسوية رصيد حسابات التسوية بمبلغ قدره 70.000,00 درهم في آخر الدورة المحاسبية؛
- لم يتم تبرير بعض نفقات التنقل بمبلغ إجمالي قدره 419.000,00 درهم؛
- حصول الحزب على تمويلين مجموعهما 3.500.000,00 درهم خلال شهر سبتمبر 2016 تجاوزا سقف 300.000,00 درهم الخاص بالموارد والمحدد في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

كما أرفق المسؤول الوطني جوابه برسالة توضيحية تخص مبلغ 3.500.000,00 درهم الذي تم إيداعه بالحساب الجاري للحزب ونسخ من الشيكات ومن الكشوفات البنكية التي تبين عملية الإيداع والسحب للشيكات، حيث أشار إلى أنه "**بعد تأخير الدفعة الثانية من دعم الدولة لانتخابات 2016، ونظرا لحاجة الحزب لتسديد نفقات الطبع والدعاية ومصاريف الحملات الخاصة بمترشحي الحزب، اضطر الحزب إلى اقتراض سلف بالمبلغ المذكور أعلاه من عضوين من الحزب، في انتظار تزويد حزبنا بالدفعة الثانية من دعم الدولة لانتخابات أعضاء مجلس النواب اقتراع 7 أكتوبر 2016، حيث اقترض الحزب مبلغ 3.500.000,00 درهم مجزأة كالتالي:**

اقتراض مبلغ 1.500.000,00 درهم من شركة ... التي يديرها السيد س.ز عضو المجلس الوطني للحزب ومستشار برلماني عبر شيك... تم إيداعه بالحساب الجاري للحزب يوم 2016/09/27.

اقتراض مبلغ 2.000.000,00 درهم من شركة... التي يديرها السيد ي.ع عضو المكتب السياسي عبر شيك... بتاريخ 2016/09/26.

وبعد تحويل الدولة للدفعة الثانية من الدعم المخصص لانتخابات أعضاء مجلس النواب اقتراع 7 أكتوبر 2016 تم تحويل مبلغ 1.500.000,00 درهم عبر شيك ... يوم 2 نوفمبر 2016 لفائدة شركة ... ومبلغ 2.000.000,00 درهم في الحساب الجاري لشركة ... عبر شيك رقم... بتاريخ 2 نوفمبر 2016، وبه تم تسديد الدين الذي كان في ذمة الحزب".

للإشارة، فإن الحزب لم يقدم أي توضيحات بخصوص باقي التحفظات.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب قام بتنزيل الدعم المقدم للمترشحين برسم الانتخابات التشريعية ل 07 أكتوبر 2016 ضمن الحساب 639 "مخصصات مالية[43]" عوض الحساب 6184 "مساعدة مباشرة للمترشحين[44]".

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني أن "**الحزب لن يعتمد هذا التنزيل مجددا في السنوات القادمة**".

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات، بمبلغ إجمالي قدره **190.050,00** درهم، قد تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه، اكتفى المسؤول الوطني بتقديم وثائق إثبات هذه النفقات، كما أشار إلى أن مبلغا قدره 56.000,00 درهم يتعلق بأربع فاتورات مسلمة من طرف نفس مقدم الخدمات.

للتذكير، كان يتعين على الحزب، فيما يخص النفقة التي قدرها 56.000,00 درهم، تنزيل كل فاتورة على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على أن تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

43 - Dotations financières
44 - Aides directes aux candidats

حزب التقدم والاشتراكية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **29 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **27.022.542,96** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 9.313.189,45 درهم (34,46%)؛
- عائدات بيع عقار: 8.500.000,00 درهم (31,46%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 6.000.143,01 درهم (22,2%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 3.040.710,07 درهم (11,25%)؛
- الدعم العمومي لتشجيع تمثيلية النساء: 164.000,00 درهم (0,61%)؛
- عائدات غير جارية أخرى: 4.500,43 درهم (0,02%).

أما نفقات الحزب فقد ناهزت هذه السنة ما قدره **36.894.604,51** درهم، وتتوزع بين:

- اقتناء الأصول الثابتة: 15.804.999,51 درهم (42,84%)؛
- مصاريف الحملات الانتخابية: 13.647.067,46 درهم[45] (20,17%)؛
- تكاليف التسيير: 7.442.537,54 درهم (36,99%)، مقابل ما قدره 7.274.479,65 درهم سنة 2015 و3.811.556,76 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 سبتمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة فريدة تخص فحص صحة النفقات، حيث لوحظ أن النفقات المشار إليها في الجدول أسفله لم يتم تبريرها بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثائق المقدمة (وصل استلام و ورقة لأجل) أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145):.

45 - يتضمن مبلغا قدره 45.000,00 درهم يتعلق بالحملات الانتخابية لسنة 2015.

الوثيقة المقدمة	التاريخ	المبلغ بالدرهم
وصل استلام رقم 903	شهر مارس	3.000,00
ورقة لأجل بدون رقم	26/03/2016	5.540,00
وصل استلام رقم 1295	16/06/2016	6.500,00
المجموع		**15.040,00**

وفي جوابه، اكتفى الحزب بتقديم نفس الوثائق.

حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **20 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **4.216.873,73** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 3.733.002,76[46] درهم (88,53%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (11,47%).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **4.793.858,08** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 4.193.531,40 درهم (87,48%)؛
- تكاليف التسيير: 600.326,68 درهم (12,52%) مقابل ما قدره 262.477,83 درهم سنة 2015 و1.223.258,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 05 سبتمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع مبالغ الدعم غير المستعمل

لوحظ من جهة أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا إجماليا غير مستعمل قدره **185.076,00** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في انتخابات 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، أي حاصل الفرق بين مبلغ المساهمة الكلي المقدم له (705.826,00 درهم) والمبلغ المصرح بصرفه (520.750,00 درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 الصادر في 14 من رمضان 1436 (فاتح يوليو 2015) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة

46 - تضمن مبلغا قدره 705.826,00 درهما، يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

في الانتخابات العامة الجهوية وكذا تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

كما لوحظ من جهة أخرى أن الحزب لم يقم بتنزيل المبلغ المذكور ضمن الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة الدائنة".

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن " **أعضاء لجنة مالية الحزب وقعوا في حيرة من مثل هذا العمل المشترك بيننا وبين المحاسب والخبير المحاسب ومن العمليات المحاسبية حيث بقي في ذمتنا من مصاريف انتخابات 4 سبتمبر 2015 و2 أكتوبر 2015 كدين: 456.688,59 درهم، رغم مبلغ السلف الذي دعمنا به السيد رئيس مجلس الرئاسة ...: 3.000.000,00 درهم...**

وعندما توصلنا بدعم وزارة الداخلية عن انتخابات مجلس المستشارين متأخرا، بتاريخ 6 يناير 2016 والذي مبلغه 705.826,00 درهم أدينا منه مبالغ تتعلق بالانتخابات الجماعية والجهوية السابقة التي بقيت في ذمتنا، وجزءا يسيرا منه إلى السيد رئيس مجلس الرئاسة.

ورغم ذلك لم نستطع أن نؤدي كل الديون المتراكمة علينا...".

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- مآل الديون القديمة التي لم يتم أداؤها من طرف الحزب والتي ترتفع إلى 776.400,00 درهم في نهاية سنة 2016؛
- عدم توصل الخبير المحاسب:
  - بالوثائق المثبتة المتعلقة بالمساعدات المقدمة للمترشحين والتي يرتفع مجموعها إلى 3.212.000,00 درهم؛
  - وضعية المصاريف المتعلقة بتنظيم المؤتمر الوطني العادي؛
- تزويد الصندوق بتاريخ 2016/12/31 بمبلغ قدره 1.100.000,00 درهم مقتطع من رؤوس الأموال الذاتية؛
- عدم تمكن الخبير المحاسب من التأكد من شمولية الصندوق.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه "**جوابا على ما ورد في هذه الملاحظات، التي جاءت في تقرير الخبير المحاسب، بمجرد توصلنا بها أخبرناه أننا نتأسف على مثل هذا العمل، لأنه سبق أن قام بحساب مصاريف الانتخابات الجماعية والجهوية السابقة (2015) ولم يسجل علينا أننا عندما سلمنا لمترشحينا ومترشحاتنا إشهادات موقعة من طرفهم عن مبلغ الدعم المسلم لهم، بأنها ليست وثائق مثبتة**".

"**وبعد عقدنا جلسة مع المحاسب أوضح لنا من خلال جرد الحساب الذي قام به... أن إشكالية الأداءات التي تفوق 10.000 درهم تلاحقنا، بدءا من فاتورة الخبير المحاسب... مع بعض مصاريف الحزب المتعلقة بالتجهيزات وأداء فواتير المطاعم والفنادق، فضلا عن مساهمات الحزب للمترشحين والمترشحات في انتخابات مجلس النواب، والتي لم نجد وسيلة للتغلب عليها سوى توقيعهم على الإشهاد والإقرار بتوصلهم بمساهمة الحزب لحملتهم الانتخابية**".

"أما مصاريف المؤتمر الوطني العادي فلم نعقد خلال هذه المدة أي مؤتمر نمدكم بمصاريفه ووثائقه كما جرت العادة".

"أما عن تزويد الصندوق بتاريخ 2016/12/31 بمبلغ 1.100.000,00 درهم المقتطع من رؤوس الأموال الذاتية، فدائما نبقى مطوقين بمصاريف تفوق مبلغ الدعم الذي نتوصل به، بفضل السلفات التي يمدنا بها السيد رئيس مجلس الرئاسة".

"أما عن عدم تمكن الخبير المحاسب من شمولية الصندوق، فنسجل بكل أسف أن هذه الملاحظة تعود عليه، لأننا عندما نسلم له حسابات المحاسب كان عليه قبل أن يسجلها أن يتصل بالمحاسب لينبهه عنها، أو يقوم بتصحيحها...".

حول مسك المحاسبة

لوحظ على مستوى الكشف البنكي عن شهر نوفمبر، أن الحزب قام بسحب مبلغ مالي قدره 580.000,00 درهم بتاريخ 2016/11/11، في حين قام الحزب بتنزيل مبلغ قدره 730.000,00 درهم بنفس التاريخ بالحساب رقم 5141 الخاص بالحساب البنكي وبالحساب رقم 5161 الخاص بالصندوق على مستوى دفتر الأستاذ.

وفي جوابه أكد المسؤول الوطني أن الحزب **"اتصل بالمحاسب... فأكد لنا ... أنه وقع له خطأ في الطباعة، فبدل أن يسجل مبلغ 580.000 درهم سجل 730.000 درهم، فقام بتصحيح عملياته الحسابية عن شهر نوفمبر... كما هو وارد في بيانه رفقته..."**

يشار إلى أن الحزب قدم نسخة للحساب رقم 5141 الخاص بالحساب البنكي برسم سنة 2016 يبين فيه التصحيح الذي قام به المحاسب على مستوى هذا الحساب، في حين لم يقم الحزب بأي تصحيح على مستوى الحساب رقم 5161 الخاص بالصندوق الذي ظل محتفظا بمبلغ 730.000,00 درهم.

للتذكير فإن التصحيح كان يجب أن يتم برسم السنة المالية التي سجلت فيها الملاحظة، أي خلال سنة 2017.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **3.307.100,00** درهم قد تم أداؤها نقدا، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وفي جوابه، وعد المسؤول الوطني أن **"... ينهي هذا المشكل (حزب بدون شيك بنكي) ... لأن هذه الإشكالية التي تجعل الحزب يتخبط في مثل هذه الملاحظات طال أمدها منذ انتخابات 2011...".**

للتذكير فإنه في غياب دفتر الشيكات، كان يتعين على الحزب تسديد نفقاته التي تتجاوز 10.000,00 درهم عن طريق تحويلات بنكية.

حزب التجديد والإنصاف

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجديد والإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يعادل **1.388.340,72** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (54,02%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (34,85%)؛
- الدعم العمومي المقدم لتشجيع تمثيلية النساء: 154.469,75 درهم (11,13%).

للإشارة فقد قام الحزب بإرجاع، إلى حساب وزارة الداخلية المفتوح لدى مصرف المغرب، مبلغ قدره **300.000,00** درهم بتاريخ 29 سبتمبر 2017 وكذا مبلغ قدره **255.955,78** درهم بتاريخ 12 أكتوبر 2017 وبذلك يكون الحزب قد أرجع ما مجموعه **555.955,78** درهم أي المبلغ غير المستحق برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (750.000,00 درهم) والمبلغ العائد له (194.044,22 درهم).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **1.777.242,13** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.284.693,92 درهم (72,29%)؛
- تكاليف التسيير: 434.739,41 درهم (24,46%)، مقابل ما قدره 541.143,6 درهم سنة 2015 و370.971,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 57.808,80 درهم (3,25%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 19 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الخصوص أن الحزب قام بتبرير المصاريف المبينة أسفله بمبلغ إجمالي قدره **72.811,44** درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه:

- وجيبات كرائية بمبلغ 60.000,00 درهم؛
- فاتورات الهاتف بمبلغ 10.813,58 درهم؛
- فاتورات الماء والكهرباء بمبلغ 1.997,86 درهم.

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن:

- **"وصولات الكراء المدلى بها تخص مقر حزب التجديد والإنصاف؛**
- **فواتير الهاتف المشار إليها تحمل اسم رئيس الحزب، وهي فواتير خاصة بالهاتف النقال الذي يستعمله السيد الرئيس في نطاق نشاطه الحزبي؛**
- **العقد المبرم مع شركة الماء والكهرباء هو باسم السيد ... بصفته رئيس الحزب والمسؤول القانوني عنه، والفواتير متعلقة بمقر الحزب وليس بالسكن الخاص بالسيد الرئيس".**

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أنه تم أداء نقدا النفقات المشار إليها في الجدول أسفله مع أن مبلغ كل واحدة منها يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "**يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك** ".

التاريخ	المبلغ بالدرهم
2016/09/08	10.070,00
2016/09/30	15.000,00
2016/10/04	10.055,00
المجموع	**35.125,00**

بخصوص هذه الملاحظة أوضح المسؤول الوطني عن الحزب في جوابه أن "**هذه النفقات تخص دعم مترشحي الحزب بالانتخابات وقد تم صرفها بواسطة تحويلات بريدية**".

حزب البيئة والتنمية المستدامة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **1.964.129,20** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.444.633,97 درهم (73,55%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (24,64%)؛
- عائدات غير جارية: 35.624,26 درهم (1,81%).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما قدره **1.828.515,87** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.465.893,00درهم (80,33%)؛
- تكاليف التسيير: 358.922,87 درهم (19,67%) مقابل ما قدره 396.664,17 درهم سنة 2015 و410.747,04 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 17 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة واحدة تتعلق بتلقي هذا الأخير لمبلغ قدره **30.000,00** درهم بتاريخ 2016/11/21 لم يقم بتحديد طبيعته، كما قام بتنزيله ضمن حساب "التمويل العمومي" عوض الحساب المناسب له.

وفي جوابه، أقر المسؤول الوطني أن المبلغ "... **تسلمه الحزب دينا بواسطة شيك من طرف ...وتم استرداده... بعد توصل الحزب بدعمه السنوي. وقد تم إدراجه سهوا ضمن حساب التمويل العمومي**".

حزب العهد الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العهد الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **2.041.570,55** درهم، وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.557.699,58 درهم (76,30%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (23,70%).

للإشارة فقد قام الحزب بتاريخ 22 غشت 2016 بإرجاع إلى الخزينة العامة للمملكة المبلغ غير المستعمل (**610,05** درهم) من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 02 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

كما قام الحزب، خلال سنة 2017، بإرجاع إلى الخزينة العامة مبلغ غير مستعمل قدره **3.337,30** درهم يتعلق بمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات ومجالس الجهات.

أما نفقات الحزب فقد عادلت هذه السنة ما مجموعه **1.778.484,06** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.244.299,82 درهم (69.97%)؛
- تكاليف التسيير: 490.384,24 درهم (27,57%)، مقابل ما قدره 435.941,03 درهم سنة 2015 و668.655,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 43.800,00 درهم (2,46%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 14 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 18 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يدل بالكشوفات البنكية المتعلقة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2016، عوض ذلك قام بتقديم كشوفات تخص حسابا بنكيا في اسم السيد ز.ع. عن الأشهر الثلاثة المذكورة لتبرير أداء النفقات المتعلقة بهذه الفترة.

وفي رده أوضح المسؤول الوطني عن الحزب أن المكتب السياسي قام بإصدار قرار تكليف السيد ز.ع. لتصريف مبلغ **300.000,00** درهم من أجل التسيير الاستعجالي للغياب المؤقت للأمين العام ولعدم عرقلة السير العادي للحزب.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09؛

ب. أن الحزب قام بتنزيل الدعم الممنوح للحزب ضمن الحساب " إعانة الاستغلال[47]" عوض الحساب "716 تمويل عمومي"؛

ج. أن المبلغ التكميلي للدعم المقدم من طرف الدولة بمناسبة اقتراع 07 أكتوبر 2016 أي **495.089,53** درهم لم يتم تضمينه في المبلغ الإجمالي للدعم على مستوى المحاسبة وهو ما يخالف قاعدة الشمولية، حيث أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا؛

د. أن رصيد بنك على مستوى الموازنة[48] تضمن رصيد بنكي في غير اسم الحزب.

للإشارة، فإن الحزب لم يقدم أية توضيحات بخصوص هذه الملاحظات.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الصدد:

أ. أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن صرف نفقة مبلغها 6.800,00 درهم بتاريخ 2016/09/08؛

وفي جوابه قدم الحزب ورقة لأجل[49] مسلمة من طرف مقهى "..." بتاريخ 2016/09/08 لتبرير أداء هذا المبلغ، وبالتالي لم يتم تبرير هذه النفقة بشكل كاف، بحيث لا يمكن للوثيقة المقدمة من طرف الحزب أن تقوم مقام الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

ب. أن الفاتورات موضوع النفقات المتعلقة بالماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **6.333,26** درهم وكذا المتعلقة بالهاتف بمبلغ **2.285,22** درهم لا تحمل اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه.

47 - Subventions d'exploitation
48 - Bilan
49 - Bon pour

وفي رده على الملاحظة الأخيرة، أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن "**العقد بين شركة توزيع الماء والكهرباء والحزب تم باسم السيد الأمين العام لكون الشركة اشترطت ذكر اسم شخص**" وقد أدلى الحزب بشهادة إدارية تشير إلى أن عنوان الحزب جاء مطابقا للعنوان المشار إليه في الفاتورات المذكورة.

حزب جبهة القوى الديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **03 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يناهز **2.435.639,28** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.743.043,29 درهم (71,56%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (19,87%).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **3.792.468,81** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 3.098.191,82 درهم (81,85%)؛
- تكاليف التسيير: 686.908,99 درهم (18,15%)، مقابل ما قدره 1.936.203,41 درهم سنة 2015 و645.695,83 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 04 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب أدلى بحسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

وفي جوابه، أقر المسؤول الوطني أن "**الحزب لم ينتدب خبيرا محاسبا لهذه السنة لعدم توفر الحزب على ميزانية تمكنه من أداء واجبات أتعابه**".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب قام بأداء مجموعة من النفقات نقدا دون تقديم يومية الصندوق.

وفي جوابه، قام الحزب بتقديم يومية الصندوق، إلا أن المجلس لاحظ أثناء فحص اليومية أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **920.388,53** درهم قد تم أداؤها نقدا، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **23 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يناهز **1.663.997,95** درهم. وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.179.268,29 درهم (70,87%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (29,08%).

للإشارة فقد قام الحزب بتاريخ 08 نوفمبر 2016 بإرجاع المبلغ غير المستحق (**178.628,79** درهم) برسم التسبيق الذي منح له برسم اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه **1.536.052,12** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 993.604,89 درهم[50] (64,69%)؛
- تكاليف التسيير: 435.009,73 درهم (28,32%)، مقابل ما قدره 343.685,02 درهم سنة 2015 و258.007,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 107.437,50 درهم (6,99%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 28 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب توصل بمبلغ قدره **1.179.268,29** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، غير أن جدول "**التمويل العمومي**" وحساب "**تمويل عمومي** " على مستوى حساب العائدات والتكاليف لا يبرزان سوى مبلغ دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره (483.870,97 درهم).

50 - لم يتم إدماجها في الحساب السنوي الخاص بسنة 2016.

كما لوحظ من جهة أخرى، أن الحزب لم يدمج ضمن تكاليفه بحساب "العائدات والتكاليف" مصاريف الحملات الانتخابية برسم نفس الاقتراع.

وفي جوابه على هذه الملاحظة أكد المسؤول الوطني عن الحزب " **أننا في إطار حسن النية، ... فقد قدمنا حسابا مفصلا عن المصاريف المتعلقة بالحملة الانتخابية ... كما أن حساب النفقات عن السنة المالية 2016 قد تم وضعه لدى مجلسكم الموقر في الأجل القانوني ... وقد وضعنا حساب الانتخابات متفرق عن حساب السنة المالية 2016 تفاديا للخلط الذي حصل لنا خلال السنة المالية 2015 حيث أشركنا حساب الانتخابات الجماعية المحلية والجهوية مع الحساب السنوي**".

ويجدر التذكير في هذا الصدد، بأنه وفقا لقاعدة "الشمولية[51]"، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة، بما فيها تلك المتعلقة بالحملات الانتخابية، في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الصدد أنه:

أ. تم تبرير أداء مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره **1.323,89** درهم بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

ب. لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **9.035,00** درهم، قدم الحزب فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي معرض جوابه أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن " **من بين شروط مالك العقار أن تبقى عقدة الماء والكهرباء مسجلة باسمه**". أما بالنسبة للفواتير التي لا تستوفي جميع الشروط القانونية فقد اكتفى الحزب بالإدلاء فقط برقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني الخاص بكل ممون دون تقديم فاتورات مستوفية للشروط القانونية المذكورة.

51 - Exhaustivité des écritures

حزب الوحدة والديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **22 فبراير 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب ما مجموعه **1.233.870,97** درهم، وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (60,78%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (39,22%).

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2017، بإرجاع مبلغ غير مستحق قدره **694.264,03** درهم بقي بذمته برسم التسبيق الذي منح له في إطار مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية ومجالس الجهات.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.325.903,45** درهم، وتتوزع بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 861.384,23 درهم (64,97%)؛
- تكاليف التسيير: 464.519,22 درهم (35,03%) مقابل ما قدره 589.462,28 درهم سنة 2015 و599.996,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 07 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 10 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

أ. لوحظ أن مسك المحاسبة لم يراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و"نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛

ب. كما لوحظ أنه تم:

- من جهة، تنزيل الدعم السنوي ومساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية في الحساب 7161 "الدعم الخاص بالاستغلال[52]" عوض الحساب 7160 "التمويل العمومي"؛
- ومن جهة أخرى، تنزيل الدعم المقدم للمترشحين في الحساب 6135 "أجور المنتخبين[53]" عوض الحساب 6184 "مساعدة مباشرة للمترشحين".

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه "**قد أبلغنا هذه الملاحظة للخبير المحاسب المعني، الذي أكد لنا بأن الفقرة الأخيرة من تقريره المرفوع إليكم تتضمن المطلوب منه في هذا الشأن.**"

يشار إلى أن الفقرة الأخيرة من التقرير المذكور أعلاه تخص إشهاد المحاسب على صحة الحساب.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن دعما ماليا قدره **10.000,00** درهم قد تم أداؤه نقدا، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن المبلغ مفصل إلى قسمين، وقدم بهذا الخصوص للمجلس إشهادين مستقلين بالتوصل موقعين من طرف المعني بالأمر.

للتذكير، فإنه في هذه الحالة، كان يتعين على الحزب تنزيل النفقتين كل واحدة على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على أن تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

52 - Subventions d'exploitation
53 - Rémunération des élus

حزب اليسار الأخضر المغربي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب اليسار الأخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.331.870,97** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (56,31%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (36,33%).

للإشارة فقد قام الحزب بإرجاع، إلى حساب وزارة الداخلية المفتوح لدى مصرف المغرب، مبلغ قدره **250.000,00** درهم بتاريخ 30 أكتوبر 2017 وكذا مبلغ قدره **50.000,00** درهم بتاريخ 07 نوفمبر 2017 ومبلغ قدره **379.480,26** درهم بتاريخ 15 نوفمبر 2017 وبذلك يكون الحزب قد أرجع ما مجموعه **679.480,26** درهم أي المبلغ غير المستحق برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (750.000,00 درهم) والمبلغ العائد له (70.519,74 درهم).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت إلى ما قدره **1.905.423,12** درهم، وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.320.854,52 درهم (69,32%)؛
- تكاليف التسيير: 584.568,60 درهم (30,68%)، مقابل ما قدره 141.894,31 درهم سنة 2015 و249.327,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 سبتمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

وفي جوابه، قام الحزب بتقديم نفس القوائم التركيبية.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب قام بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره **75.590,00** درهم نقدا رغم أن مبلغ كل واحدة منها تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وفي جوابه، اكتفى الحزب بتقديم معلومات حول هذه النفقات دون تقديم أي تبريرات بشأن طريقة الأداء.

حزب العمل

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.233.870,97** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (60,78%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (39,22%).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما يناهز **1.263.188,44** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 886.884,78 درهم (70,21%)؛
- تكاليف التسيير: 369.308,66 درهم (29,24%)، مقابل ما قدره 421.769,07 درهم سنة 2015 و602.127,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 6.995,00 درهم (0,55%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **676.222,77** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**73.777,23** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شان مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

كما لوحظ من جهة أخرى أن الحزب لم يقم بتنزيل المبلغ المذكور ضمن الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة الدائنة".

وفي معرض جوابه أكد المسؤول الوطني أن "**الحزب سيعمل على إرجاع هذا المبلغ في أقرب الآجال، كما سيعمل على تنزيل المبلغ المذكور ضمن موازنة 2017** ".

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن النفقات التي قام الحزب بأدائها نقدا تم تنزيلها على مستوى حساب "**منخرطون وحسابات مرتبطة**" (حساب رقم 4460) عوض تنزيلها بحساب "الصندوق ".

وفي رده أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب " **اعتمد استعمال الحساب الجاري عوض حساب الصندوق منذ البداية حيث يدفع الأمين العام في الحساب الجاري المبالغ التي يحتاجها الحزب لمواجهة التزاماته العادية ثم يقوم بسحبها عندما تسمح الوضعية...** ".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن أنه تم تقديم بيان نفقات صغرى لتبرير أداء نقدا النفقات المتعلقة بالمحروقات بمبلغ إجمالي قدره **22.915,00** درهم رغم أن هذا النوع من النفقات يسهل تبريره بواسطة فواتير مضبوطة.

وفي جوابه أكد المسؤول الوطني أن الحزب "**سيحرص على تبرير مثل تلك النفقات بواسطة فواتير مضبوطة**".

ويجدر التذكير في هذا الصدد بمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى، حيث ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها وتعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد اثبات صحة إنجاز الخدمة.

حزب الوسط الاجتماعي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **1.291.270,97** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (58,08%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (37,47%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 57.400,00 درهم (4,45%).

تجدر الإشارة إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2017، بإرجاع إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغ غير مستحق قدره **620.935,34** درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.724.344,75** درهم، وتتوزع هذه النفقات بشكل أساسي بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.140.560,16 درهم (66,14%)؛
- مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 343.008,00 درهم (19,89%)؛
- تكاليف التسيير: 235.916,59 درهم (13,68%)، مقابل ما قدره 604.104,68 درهم سنة 2015 و439.006,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 02 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص أداء النفقات التالية نقدا، رغم أن مبلغ كل واحدة منها تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر:

التاريخ المبين بدفتر الأستاذ	المبلغ بالدرهم
30/11/2016	18.000,00
30/11/2016	16.400,00
المجموع	**34.400,00**

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**مبلغ 18.000,00 درهم مكون من عمليتين لحافلتي التنقل للمؤتمر الوطني الخامس والمجلس الوطني للحزب بحيث تم أداء مقسم بقدر 9.000,00 درهم عن كل عملية ... ومبلغ 16.400,00 درهم هو عبارة عن أداء لثلاث عمليات مبرهنة بتواصيل لا يتجاوز قدرها 10.000,00 درهم وجمعت في فاتورة واحدة. وهي عمليات لنفقات المؤتمر الوطني والمجلس الوطني للحزب**".

يجب التذكير، أنه في هذه الحالة، كان يتعين على الحزب تنزيل كل عملية على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على أن تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **03 أبريل 2017**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **2.694.833,29** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.919.622,32 درهم (71,23%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (17,96%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 228.340,00 درهم (8,47%)؛
- الدعم العمومي في إطار صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء 63.000,00 درهم (2,34%).

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يعادل **2.366.102,09**درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 2.020.261,66 درهم (85,38%)؛
- تكاليف التسيير: 345.840,43 درهم (14,62%) مقابل ما قدره 585.127,08 درهم سنة 2015 و520.885,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 11 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات والتي تعين على الحزب تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر بالنقط التالية:

- مجموعة من النفقات تم أداؤها نقدا خصوصا لفائدة الممون... ونظرا لأهمية المبالغ المؤداة في هذا الإطار كان على الحزب اللجوء إلى الأداء بواسطة شيكات أو تحويلات بنكية أو بأي وسيلة إلكترونية تمكن من تتبع هذه العمليات؛

- بعض النفقات تم تبريرها بواسطة ورقات لأجل، هذه الأخيرة لا تحمل معلومات كافية عن المورد وليس لها القوة الثبوتية[54]؛
- النفقات المتعلقة بالحملة الانتخابية الخاصة بسنة 2016 تم تنزياها في حساب " تكاليف المستخدمين" بمبلغ قدره 398.560,00 درهم عوض تنزيلها على مستوى حساب "تكاليف خارجية".

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني عن الحزب أنه، بالنسبة للمبالغ المؤداة نقدا "**فهي تخص توفير سيارات للنقل خلال الحملة الانتخابية فلقد تم تجميعها عند نفس المورد للاستفادة من تخفيض الثمن وتمت فوترتها وأداؤها من طرف المترشحين نقدا لكن الحزب عوضهم بعد التوصل بالجزء الثاني من الدعم...**".

فيما يخص النفقات التي تم تبريرها بواسطة ورقات لأجل فقد أقر المسؤول الوطني أنها "**تتعلق بممونين لا يتوفرون على فواتير (مقاهي – سناك – متاجر العقاقير والأدوات ...)**".

أما بالنسبة للخطأ في تنزيل النفقات المتعلقة بالحملة الانتخابية، فقد أكد المسؤول الوطني عن الحزب أنه "**تم تنبيه المحاسب إلى ذلك**".

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **14.033,00** درهما تخص دعم أكرية مقرات فروع الحزب بكل من الجديدة وسيدي علي بنحمدوش؛

ب. أنه لتبرير نفقة مبلغها **12.800,00** درهم بتاريخ 2016/11/04 قدم الحزب فاتورة مسلمة من طرف... غير مرقمة وغير معنونة باسمه، وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه؛

ج. أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **36.200,00** درهم، قدم الحزب فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن المحاسب لم ينتبه إلى أن هذه الفواتير لا تستوفي الشروط القانونية وسيتم الانتباه إلى ذلك مستقبلا.

54 - La force probante

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب أدى نقدا النفقات المشار إليها أسفله مع أن مبلغها يساوي أو يفوق 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك ".

التاريخ	المبلغ بالدرهم
20/09/2016	20.000,00
05/10/2016	20.000,00
05/10/2016	15.000,00
05/10/2016	10.000,00
05/10/2016	20.000,00
المجموع	**85.000,00**

وفي جوابه، اكتفى المسؤول الوطني عن الحزب بتقديم توضيحات تخص الغاية من كل نفقة.

حزب الأمل

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **9 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

ارتفعت موارد الحزب هذه السنة إلى ما يناهز **1.663.139,26** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.179.268,29 درهم (70,91%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (29,09%).

للإشارة فقد قام الحزب بتاريخ 23 نوفمبر 2016 بإرجاع المبلغ غير المستحق (**263.829,74** درهم) برسم التسبيق الذي منح للحزب برسم اقتراع 07 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما قدره **1.245.959,31** درهم، وتتكون هذه النفقات أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 931.350,12 درهم (74,75%)؛
- تكاليف التسيير: 312.209,19 درهم (25,06%) مقابل ما قدره 139.519,88 درهم سنة 2015 و294.095,00 درهم سنة 2014؛

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 25 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة فريدة تخص كيفية أداء النفقات، حيث لوحظ أن الحزب أدى نقدا نفقة مبلغها **15.500,00** درهم بتاريخ 2016/09/27، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك ".

وفي رده، أوضح المسؤول الوطني أن المبلغ المذكور قد تم أداؤه على دفعات وبأقساط، غير أنه بالرجوع إلى دفتر الأستاذ يتبين أن التسجيل المحاسباتي[55] تم في عملية واحدة، وبالتالي كان يتعين على الحزب تنزيل النفقات كل واحدة على حدة، طبقا

55 - L'enregistrement comptable

لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على أن تسجل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

الحزب الديمقراطي الوطني

تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **21 أبريل 2017**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.233.870,97** درهم أي نفس المبلغ المتحصل عليه سنة 2015، مقابل ما قدره **604.838,71** درهم سنة 2014. وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (60,78%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (39,22%).

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما يناهز **984.191,60** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 686.615,00 درهم (69,76%)؛
- تكاليف التسيير: 297.576,60 درهم (30,24%)، مقابل ما قدره 350.451,43 درهم سنة 2015 و692.726,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. إلا أن المجلس لم يتوصل بأي رد من الحزب بخصوص هذه الملاحظات، ويتعلق الأمر بالمحاور التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستحق

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا إجماليا غير مستحق قدره **651.991,7** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة مشاركته في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية برسم اقتراع 4 شتنبر 2015، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (**750.000,00** درهم) والمبلغ العائد له (**98.008,3** درهم)، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

حول الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 الصادر في 27 ربيع الأخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

أ.1 - مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية ؛

أ.2 - قائمة الاستثناءات؛

أ.3 - قائمة تغييرات المناهج؛

ب.3 - جدول زائد أو ناقص القيم عن تنازلات أو سحوب تتعلق بأصول ثابتة ؛

ب.7 - جدول الديون؛

ب.8 - جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة ؛

ب.9 - تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار؛

ج.1 - جدول الهبات والوصايا والتبرعات ؛

ج.2 - جدول التمويل العمومي ؛

ج.3 - جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ج.4 - جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

كما لوحظ أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الشأن:

- أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1087.09 المشار إليه سابقا وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور أعلاه و "نماذج القوائم التركيبية المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛
- أن الحزب قام بتنزيل المبالغ المتعلقة بالنفقات التي تمت بمناسبة الحملة الانتخابية بما فيها الدعم المقدم إلى المترشحين على مستوى حساب "مؤتمرات وتظاهرات[56]" عوض تنزيلها في الحسابات الخاصة بها كما قام بتنزيل الدعم العمومي على مستوى حساب "إعانة الاستغلال[57]" عوض الحساب "التمويل العمومي"؛
- أن الحزب قام بأداء مجموعة من النفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره **218.084,00** درهم بحيث قام بإخراج مبالغ مالية من الحساب البنكي لأدائها دون أن يسجل هذه العمليات على مستوى حساب "الصندوق 5161".

56 - Congrès et manifestations
57 - Subventions d'exploitation

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الخصوص:

- أن الحزب لم يقدم أي وثائق إثبات بشأن النفقات التالية:

المرجع	التاريخ	المبلغ بالدرهم
شيك رقم 7033333	24/02/2016	1.600,00
اقتطاع بنكي	15/02/2016	3.921,49
الوضع تحت التصرف[58]	27/04/2016	3.000,00
شيك رقم 1825092	19/05/2016	1.900,00
الوضع تحت التصرف	19/05/2016	8.000,00
شيك رقم 1825107	27/06/2016	2.345,00
الوضع تحت التصرف	15/07/2016	5.000,00
شيك رقم 3531684	24/11/2016	1.819,96
شيك رقم 1825137	08/12/2016	6.000,00
المجموع		**33.586,45**

- أن الكاتب العام للحزب استفاد خلال سنة 2016 من مبلغ إجمالي قدره **393.000,00** درهم عبارة عن استرجاع دين على الحزب غير أن هذا الأخير لم يدل بجدول الديون على مستوى القوائم التركيبية كما لوحظ أن الأداء تم بواسطة الوضع تحت التصرف في اسم أشخاص غير المستفيد (الكاتب العام).
- أنه تم تبرير مصاريف الماء والكهرباء (**4.577,52** درهم) وتكاليف الهاتف (**9.180,61** درهم) بفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليفه.

58 - La mise à disposition

حزب القوات المواطنة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب القوات المواطنة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **483.883,21** درهم، ويمثل هذا المبلغ أساسا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما يناهز **641.793,27** درهم مقابل **456.211,78** درهم سنة 2015 و**239.262,09** درهم سنة 2014. وتتوزع هذه النفقات بين:

- تكاليف المستخدمين: 304.482,08 درهم (47,43%)؛
- تكاليف أخرى: 229.971,19 درهم (35,82%)؛
- تكاليف الإيجار: 107.520,00 درهم (16,75%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 11 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الإشهاد بصحة الحساب، بحيث أن الحزب قدم حسابا مشهود بصحته من طرف خبير محاسب غير أن هذا الأخير:

- أشار إلى وجود تحفظات دون أن يقوم بتدوينها في تقريره؛
- لم يشر في تقريره إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه"، كما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وكذا في المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين.

للإشارة فقد أدلى الحزب، في جوابه، بنفس التقرير المدلى به في إطار الحساب السنوي، الذي أشار فيه الخبير المحاسب فقط إلى أن "القوائم التركيبية من شأنها أن تكون صورة أمينة للوضعية المالية للحزب" دون الإشارة إلى أصول الحزب وخصومه.

حزب الشورى والاستقلال

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **27 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.494.035,01** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.010.164,04 درهم (67,61%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (32,39%).

للإشارة فقد قام الحزب بإرجاع مبلغ قدره **129.413,24** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 11 يوليو 2016، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته برسم اقتراع 25 نوفمبر 2011.

أما نفقات الحزب فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.559.216,45** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.030.786,20 درهم (66,11%)؛
- تكاليف التسيير: 528.430,25 درهم (33,89%)، مقابل ما قدره 458.141,69 درهم سنة 2015 و316.285,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 23 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس في نفس اليوم، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن النفقات المتعلقة بالانتخابات بمبلغ إجمالي قدره **1.022.786,20** درهم تم تسجيلها على مستوى المحاسبة في حساب رقم 6122 "ائتمان إيجار المعدات[59] " عوض تنزيلها في الحسابات الخاصة بها؛

وفي معرض جوابه أكد المسؤول الوطني أن الحزب "**سيعمل على تفادي هذا التنزيل الخاطئ مستقبلا...**".

59 - Crédit-bail mobilier

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **31.869,00** درهم، قدم الحزب ثلاث فاتورات لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي رده أقر المسؤول الوطني أن الحزب حاول تصحيح هذا الخطأ والإدلاء بفاتورات تستوفي جميع الشروط القانونية لكن تعذر عليه الحصول عليها كون الممون (المطعم) لم يعد يزاول نشاطه.

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب أدى نقدا النفقات المشار إليها أسفله، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك ".

التاريخ	المبلغ
13/03/2016	15.120,00
02/10/2016	10.000,00
03/10/2016	10.050,00
المجموع	**35.170,00**

أشار المسؤول الوطني في جوابه أن "**الحزب سيعمل على تفادي هذه الملاحظة مستقبلا**".

حزب النهضة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **24 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره **1.468.129,45** درهم، وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 984.258,48 درهم (67,04%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (32,96%).

أما نفقات الحزب فقد ارتفعت هذه السنة إلى ما مجموعه **1.418.240,02** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 932.783,40 درهم (65,77%)؛
- تكاليف التسيير: 485.456,62 درهم (34,23%)، مقابل ما قدره 667.290,08 درهم سنة 2015 و122.905,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 15 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 06 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الأخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المذكور.

وفي رده، اكتفى الحزب بالإدلاء بنفس القوائم التركيبية التي سبق وأن أدلى بها للمجلس مع إضافة الجدول الخاص بالتمويل العمومي.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن النفقات التالية:

وسيلة الأداء	التاريخ	المبلغ بالدرهم
شيك بنكي رقم 983688	29/06/2016	7.500,00
نقدا	01/12/2016	8.000,00
نقدا	01/12/2016	9.900,00
نقدا	01/12/2016	2.750,00
المجموع		**28.150,00**

وفي معرض جوابه، اكتفى الحزب بتقديم الغاية من كل نفقة دون الإدلاء بالوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

حزب الإصلاح والتنمية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإصلاح والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما يعادل **1.234.370,97** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (60,76%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (39,20%).

للإشارة فقد قام الحزب بإرجاع مبلغ قدره **298.616,36** درهم بتاريخ فاتح مارس 2017 إلى الحساب البنكي لوزارة الداخلية المفتوح لدى مصرف المغرب، وهو المبلغ غير المستحق برسم التسبيق الذي منح للحزب برسم اقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية.

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما يناهز **923.287,74** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 769.432,00 درهم (83,34%)؛
- تكاليف التسيير: 153.855,74 درهم (16,66%)، مقابل ما قدره 237.771,48 درهم سنة 2015 و150.415,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب لم يقدم تقرير الخبير المحاسب الذي يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

وفي رده، قدم الحزب تقرير السيد ب.ب على أنه مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بهيئة دولية. وبالتالي يعتبر المجلس أنه لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين تطبيقا للمادة المشار إليها أعلاه.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ بهذا الشأن:

- أن الحزب لم يقدم وثائق إثبات بشأن تحويلات بنكية بمبلغ إجمالي قدره **39.663,00** درهم.

وفي معرض جوابه اكتفى الحزب بتقديم الغاية من كل نفقة دون الإدلاء بالوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة.

- أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **15.030,00** درهم، قدم الحزب فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي تبريرات بهذا الشأن.

حزب النهضة والفضيلة

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **23 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.233.870,97** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 750.000,00 درهم (60,78%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (39,22%).

للإشارة فقد قام الحزب بإرجاع مبلغ قدره **298.507,50** درهم بتاريخ 16 فبراير 2017 وهو المبلغ غير المستحق برسم التسبيق الذي منح للحزب برسم اقتراع 04 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والمجالس الجهوية.

أما نفقات الحزب فقد سجلت هذه السنة ما يناهز **1.155.557,62** درهم، وتتوزع هذه النفقات بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 768.394,20 درهم (66,50%)؛
- تكاليف التسيير: 343.495,42 درهم (29,73%)، مقابل ما قدره 320.425,52 درهم سنة 2015، و274.082,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء الأصول الثابتة: 43.668,00 درهم (3,77%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 04 أكتوبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن الحزب أدلى بحسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق 22 أكتوبر 2011.

وفي رده قدم الحزب تقرير السيد ب.ب على أنه مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بهيئة دولية. وبالتالي يعتبر المجلس أنه لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين تطبيقا للمادة المشار إليها أعلاه.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ في هذا الصدد:

أ. أن الحزب لم يقدم أي وثائق إثبات بشأن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **14.000,00** درهم.

وفي معرض جوابه أوضح المسؤول الوطني أن الحزب قرر تخصيص مبالغ مالية لتغطية مصاريف ونفقات تنقلات الأمين العام رفقة بعض أعضاء الأمانة العامة ويؤكد الحزب ويصرح أن تلك المبالغ تم صرفها في إطار البرنامج التواصلي مع مناضلي الحزب.

ب. أنه تم تبرير النفقات المشار إليها أسفله، بمبلغ إجمالي قدره **84.858,93** درهم، بوصولات وفاتورات في غير اسم الحزب وبالتالي لا يمكن تنزيلها ضمن تكاليفه:

- مصاريف الكراء: 72.600,00 درهم؛
- مصاريف الهاتف: 7.962,00 درهم؛
- مصاريف الماء والكهرباء: 4.296,93 درهم.

وفي رده، أشار المسؤول الوطني عن الحزب إلى أن هناك " **إكراهات جعلت الحزب يتعاقد مع صاحب المقر باسم السيد الأمين العام نظرا لامتناع أصحاب العقارات كراء محلاتهم باسم الحزب وهو ما ترتب عنه تسجيل الاشتراك مع الشركة المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء باسم الأمين العام للحزب وذلك تبعا لعقد الكراء**".

ج. أنه لتبرير نفقات بمبلغ إجمالي قدره **11.015,00** درهم، قدم الحزب فواتير لا تستوفي جميع الشروط القانونية لكونها لا تتضمن رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

وفي معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن الحزب قام بعدة اتصالات مع الممونين لكي يزودوا الحزب بفواتير تستوفي جميع الشروط القانونية فامتنعوا عن ذلك ... "**سوف لن نتعامل في المرة القادمة إلا مع الممونين الذين يقدمون فواتير تراعي الشروط القانونية**".

حزب المجتمع الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.373.140,29** درهم، وتتكون هذه الموارد أساسا من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 830.080,66 درهم (60,45%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير: 483.870,97 درهم (35,24%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد بتاريخ 15 سبتمبر 2013: 58.188,66 (4,24%) درهم.

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره **1.281.956,10** درهم، وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 815.271,11 درهم (63,60%)؛
- تكاليف التسيير: 455.044,99 درهم (35,50%) مقابل ما قدره 616.179,26 درهم سنة 2015 و336.294,00 درهم سنة 2014؛
- تكاليف اقتناء أصول ثابتة: 11.640,00 درهم (0,90%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 30 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظتين التاليتين:

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن الحزب:

أ. قام على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بتنزيل مبلغ قدره **821.354,11** درهم ضمن الحساب 6180 "تكاليف استغلال أخرى ومساعدات مالية"، في حين يشير دفتر الأستاذ وكذا الجدول "ب.10. تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف" إلى مجموع قدره **812.854,11** درهم.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني أنه "**قد سبق تنزيل في دفتر الأستاذ وكذلك في جدول تفاصيل بنود حساب العائدات والتكاليف في صيغتها الصحيحة وهي كالتالي: (6180 = 624.436,11 درهم) و(6184 = 188.418,00 درهم) و(6561 = 8.500,00 درهم) و(المجموع = 821.354,11 درهم)**".

للتذكير، فإن رصيد الحساب 6561"مساعدة مالية للجمعيات" يجب أن يندرج، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، ضمن التكاليف غير الجارية" وليس ضمن "تكاليف الاستغلال".

ب. قام بتنزيل تحويلات لفائدة هياكله المحلية بمبلغ قدره **15.000,00** درهم على مستوى الحساب 448002 "تدبير المكاتب الجهوية" ولم يقم بتنزيلها على مستوى الموازنة (الخصوم)[60].

وضمن جوابه، اكتفى الحزب بتقديم الجدول "ب.6 جدول الدائنيات" الذي يبرز مبلغ هذه التحويلات، في حين لم يتم تقديم أي تبريرات بخصوص عدم إدراج هذه المبالغ على مستوى موازنة الحزب.

60 - Bilan- Passif

حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات[61] بتاريخ **09 نوفمبر 2017**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب ما قدره **238.299,49** درهم. وتتكون هذه النفقات من:

- مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم: 185.622,74 درهم (77,89%)؛
- تنقلات ومهام واستقبالات: 27.130,00 درهم (11,38%)؛
- تكاليف خارجية مختلفة: 25.546,75 درهم (10,72%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 نوفمبر2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 نوفمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول إرجاع المبلغ غير المستعمل

لوحظ أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة للمملكة مبلغا قدره **683.296,02** درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراعي 2009 و2011، ويتوزع هذا المبلغ بين:

- مبلغ غير مستحق قدره **469.117,39** درهم؛ للتذكير فإن الحزب قام بإرجاع مبلغ قدره 400.000,00 درهم إلى الخزينة العامة، خلال سنة 2014، من أصل ما مجموعه 869.117,39 درهم التي منحت له برسم التسبيق عن الاستحقاقات الانتخابية السابقة (411.270,02 درهم برسم اقتراع سنة 2009 و457.847,37 درهم برسم اقتراع سنة 2011)؛
- ومبلغ غير مستعمل قدره **214.178,63** درهم، أي المبلغ العائد للحزب برسم اقتراع 25 نوفمبر 2011، وذلك لكون هذا الأخير لم يوجه مستندات إثبات صرف المساهمة المذكورة إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات كما هو منصوص عليه في المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الرابعة من المرسوم رقم 2.11.609 الصادر في 25 أكتوبر 2011 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

61 - قدم حسابه السنوي بعد توجيه إنذار له من طرف المجلس توصل به بتاريخ 05 أكتوبر 2017.

كما لوحظ أن الحزب لم يقم بتنزيل هذه المبالغ ضمن الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة دائنة".

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه "**قد سبق لنا خلال تحملنا لمسؤولية الأمانة العامة بتاريخ 2015/05/05 أن وافيناكم بالقانون الأساسي للحزب وفي مادته الختامية على ألا نتحمل أية مسؤولية مالية قبل انتخابنا...**".

يجدر التذكير في هذا الصدد، بأن مؤتمر الحزب كهيأة تقريرية، يمكنه التداول بشأن جميع القضايا التي تخص الحزب، لكن لا يمكنه الحسم في إسقاط المسؤولية حول إرجاع المبالغ المشار إليها أعلاه لكونها أموالا عمومية وليست أموالا ترجع ملكيتها للحزب.

حول الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ بهذا الشأن:

أ. أن الحزب لم يقدم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) والمتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر بالمستندات التالية:

<u>المبادئ والمناهج المحاسبية:</u>

أ.1- مناهج رئيسية للتقويم خاصة بالأحزاب السياسية؛

أ.2- قائمة الاستثناءات؛

أ.ب- قائمة تغيير المناهج؛

<u>معلومات تكميلية في الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف:</u>

ب.1- تفاصيل القيم المعدومة؛

ب.6- جدول الدائنيات؛

ب.7- جدول الديون؛

ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة؛

ب.9- تعهدات مالية متلقاة أو مقدمة خارج عمليات ائتمان الإيجار.

<u>معلومات تكميلية أخرى:</u>

ج.1- جدول الهبات والوصايا والتبرعات؛

ج.2- جدول التمويل العمومي؛

ج.3- جدول الإعانات الممنوحة من طرف الحزب للجمعيات والمؤسسات؛

ج.4- جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات.

ب. أن الحزب لم يقدم الكشوفات البنكية المتعلقة بشهر يناير وفبراير؛

ج. أن الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

حول مسك المحاسبة

لوحظ بهذا الخصوص:

أ. أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و"نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

ب. لوحظ أنه خلال وضع موازنة سنة 2016، لم يتم ترحيل نفس أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2015، وهو ما يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة[62]" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن موازنة افتتاح السنة هي موازنة الختام برسم السنة الماضية، وأن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة. ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

الحساب	الرصيد الخام المبين بموازنة 2015	الرصيد الصافي المبين بموازنة 2015	الرصيد الخام المبين بموازنة 2016	الرصيد الصافي المبين بموازنة 2016
21- قيم معدومة	5.635.298,12	4.508.238,56	0	0
235- أثاث، عتاد المكتب وتهيئات أخرى	141.600,00	95.459,95	0	0
448- دائنون آخرون	7.421.989,81	7.421.989,81	0	0

حول موارد الحزب

لوحظ من خلال فحص الكشوفات البنكية المقدمة والمتعلقة بسنة 2016، أن الحزب حصل على مجموعة من الموارد ارتفعت خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 إلى ما قدره **337.860,00** درهم، في حين لا يظهر حساب العائدات والتكاليف أي موارد.

كما لوحظ أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بشأن مبلغ **33.618,25** درهم تم وضعه في الحساب البنكي الخاص بالحزب بتاريخ 2016/08/11.

حول فحص صحة النفقات

62 - Règle d'intangibilité du bilan

لوحظ من خلال فحص الكشوفات البنكية المقدمة والمتعلقة بسنة 2016، أن الحزب لم يقدم أي وثائق مثبتة بخصوص نفقات قام بأدائها بمبلغ إجمالي قدره **317.880,93** درهم.

للإشارة، فبخصوص الملاحظات المتعلقة بالوثائق المكونة للحساب وبمسك المحاسبة وبموارد الحزب وبصحة نفقاته، أشار المسؤول الوطني أنه "**باعتبار باقي الملاحظات تقنية فإننا بصدد مناقشتها مع خبير الحسابات الذي وضع تقريره بين أيديكم للجواب عليها، من أجله نلتمس منكم ... منحنا مهلة كافية للجواب على كافة الملاحظات**".

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **30 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **2.382.042,32** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.919.622,32 درهم (80,59%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 462.420,00 درهم (19,41%).

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما قدره **2.232.337,95** درهم، وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.876.821,33 درهم (84,07%)؛
- تكاليف تنظيم المؤتمر الوطني العادي: 262.270,00 درهم (11,75%)؛
- تكاليف التسيير: 93.246,62 درهم (4,18%) مقابل ما قدره 155.202,30 درهم سنة 2015 و251.837,00 درهم سنة 2014.

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 04 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 29 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول الإشهاد بصحة الحساب

لوحظ أن تقرير الخبير المحاسب لا يشير إلى " أن القوائم التركيبية من شأنها أن تُكَون صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه "، خلافا لما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وفي النموذج الوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي[63] المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب.

وفي جوابه اكتفى الحزب بتقديم نسخة من نفس التقرير.

63 - Manuel des normes - Audit légal et contractuel

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و"نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار، كما لوحظ أنه تم تنزيل كل من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية وواجبات المنخرطين في حساب "الدعم الخاص بالاستغلال[64]" عوض الحساب "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" وحساب "واجبات المنخرطين".

وفي جوابه قدم الحزب حساب عائدات وتكاليف جديد قام من خلاله بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية في حساب "الدعم الخاص بالاستغلال" وواجبات المنخرطين في حساب "موارد استغلال أخرى".

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره **206.212,60** درهم قد تم أداؤها نقدا رغم أن مبلغ كل واحدة منها تجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

وفي جوابه، اكتفى الحزب بتقديم معلومات حول هذه النفقات دون تقديم أي تبريرات بشأن طريقة الأداء.

64 - Subvention d'exploitation

الحزب الاشتراكي الموحد

تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **23 يونيو 2017**، أي خارج الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **2.054.926,51** درهم، وتتكون هذه الموارد من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.919.622,32 درهم (93,42%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 135.304,19 درهم (6,58%).

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما قدره **2.148.625,77** درهم، وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.983.818,12[65] درهم (92,33%)؛
- تكاليف التسيير: 103.359,65 درهم (4,81%) مقابل ما قدره 110.202,71درهم سنة 2015 و125.803,00 درهم سنة 2014؛
- اقتناء أصول ثابتة: 61.448,00 درهم (2,86%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 10 غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 01 نوفمبر 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن الحزب:

أ. قام بأداء شيكين بنكيين قدرهما على التوالي **2500,00** درهم و**3000,00** درهم، دون أن يدلي بشأنهما بأي وثائق إثبات؛

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن هذه النفقات تتعلق بنفقات صغرى تخص تدبير الحزب.

65 - ارتفعت مصاريف الحملة الانتخابية المتعلقة باقتراع 07 أكتوبر 2016 إلى ما قدره 2.044.166,12 درهم، إلا أن مبلغا قدره 60.348,00 درهم تم تنزيله ضمن الأصول الثابتة.

للتذكير، فإن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، سالف الذكر، الذي حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها بالإضافة إلى تعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد اثبات صحة إنجاز الخدمة.

ب. قام بأداء نفقة بمبلغ قدره **10.000,00** درهم دون دعمها بأي وثائق إثبات.

وفي رده، اكتفى الحزب بتقديم تفاصيل بخصوص النفقة دون أن يدلي بشأنها بأي وثيقة من الوثائق التي تكتسي القوة الإثباتية في شكل فاتورات أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) ومدونة الضرائب (المادة 145).

حول كيفية أداء النفقات

لوحظ أن الحزب قام، بتاريخ 30 سبتمبر 2016، بأداء نفقة بمبلغ قدره **10.000,00** درهم نقدا، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن النفقة تتعلق بثلاث خدمات وأن مقدم الخدمات قد حصل على المبالغ التالية (5.100,00 درهم، 900,00 درهم و4.000,00 درهم) وأن كل أداء قد تم تنزيله وفق تاريخه.

للتذكير فإن الدفتر الأستاذ يشير إلى تنزيل واحد، قيمته 10.000,00 درهم.

حزب النهج الديمقراطي

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهج الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **97.746,00** درهم، وتتكون حصريا من:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 51.246,00 درهم (52,43 %)؛
- عائدات غير جارية: 46.500,00 درهم (47,57 %).

أما نفقات الحزب فقد بلغت ما قدره **97.746,00** درهم، وتخص أداء تكاليف التسيير التي تتكون من:

- تكاليف خارجية أخرى: 83.746,00 درهم (85,68%)؛
- مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم: 14.000,00 درهم (14,32%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ فاتح غشت 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 22 غشت 2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

حول تقديم الحساب السنوي الخاص بسنة 2015

لوحظ أن الحزب لم يقدم الحساب السنوي المتعلق بالدورة المحاسبية 2015، وعليه تعذر على المجلس التأكد من صحة نقل الأرصدة الواردة في القوائم التركيبية.

وفي جوابه قام المسؤول الوطني عن الحزب بتقديم القوائم التركيبية (الموازنة وحساب العائدات والتكاليف وقائمة المعلومات التكميلية) الخاصة بسنة 2015 مصحوبة بتقرير الخبير المحاسب الذي يشهد بصحة الحساب بدون تحفظ، في حين لم يتوصل المجلس بأي وثائق مثبتة بخصوص هذا الحساب.

حول الوثائق المكونة للحساب السنوي

لوحظ بهذا الخصوص أن:

أ. الحزب لم يقدم الجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛

ب. الحساب البنكي سجل عدة عمليات سحب ودفع مبالغ، لذا يتعين على الحزب تقديم تفاصيل بشأنها، كما يتعين عليه تقديم يومية الصندوق التي تبرز النفقات التي تم تسديدها نقدا.

يشار إلى أن المسؤول الوطني لم يقدم أي تبريرات بشأن هاتين الملاحظتين.

حول مسك المحاسبة

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم يراع الملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار.

يشار إلى أن الحزب لم يقدم أي جواب حول هذه الملاحظة.

حول فحص صحة النفقات

لوحظ أن حساب العائدات والتكاليف يبرز نفقات بمبلغ إجمالي قدره 97.746,00 درهم، تتعلق بمشتريات مستهلكة من مواد ولوازم بقيمة 14.000,00 درهم وتكاليف خارجية أخرى بقيمة 83.746,00 درهم. ولتبرير هذه النفقات، قدم الحزب:

- وثائق إثبات كافية (فواتير)، بخصوص مبلغ قدره 15.052,00 درهم؛
- وثائق إثبات غير كافية (وصلات موقعة من طرف الكاتب الوطني وأمين مال الحزب) بخصوص مبلغ إجمالي قدره **48.250,00** درهم.

في حين لم يقدم الحزب أي وثائق مثبتة بخصوص مبلغ قدره **34.158,00** درهم.

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أن "**جل نفقات الحزب يتم صرفها على تنقلات المناضلين والتغذية. وفي هذا الإطار فإن مناضلات ومناضلي الحزب هم من يتكلف بإعداد الوجبات الغذائية ولا يتم اللجوء إلى خدمات ممون لكي يمد الحزب بفاتورات، لهذا فإن وثائق إثبات مصاريف التغذية والتنقل تتم بواسطة المسؤولين في الكتابة الوطنية. كما ينص على ذلك المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية في بند المفاهيم العامة والإطار القانوني الذي ينص على أن تبرير النفقات الصغرى يتم عن طريق الإدلاء بوثائق يوقع عليها، على الأقل، مسؤولين اثنين عن الحزب**".

للتذكير، فإن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09، سالف الذكر، الذي حدد المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى ألزم الأحزاب بوضع بيان للنفقات الصغرى المتعلقة بالمصاريف العامة والتي يصعب تبريرها بواسطة فواتير مضبوطة مع تحديد سقفها بالإضافة إلى تعزيزها بوثائق مثبتة داخلية موقعة من طرف مسؤولين حزبيين اثنين قصد اثبات صحة إنجاز الخدمة.

حزب الديمقراطيون الجدد

تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الديمقراطيون الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2016 للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ **31 مارس 2017**، أي داخل الأجل المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 الموافق ل 22 أكتوبر 2011 كما تم تتميمه وتغييره.

موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما مجموعه **1.112.741,26** درهم، وتتكون من:

- الدعم العمومي للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية: 1.106.341,26 درهم (99,42%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 6.400,00 درهم (0,58%).

يشار إلى أن الحزب قام، خلال سنة 2016، بإرجاع مبلغ غير مستحق قدره **503.434,95** درهم إلى الخزينة العامة للمملكة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية المتعلقة باقتراع 04 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والجهات.

أما نفقات الحزب فقد سجلت ما قدره **1.215.902,47** درهم، وتتكون هذه النفقات من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.155.440,00 درهم (95,03%)؛
- تكاليف التسيير: 60.462,47 درهم (4,97%).

نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب وفحص صحة النفقات عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 21 سبتمبر 2017، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 23 أكتوبر2017، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص ملاحظة فريدة تتعلق بمسك المحاسبة، حيث لوحظ أن الحزب قام بتنزيل الدعم المقدم للمترشحين في الحساب "6560 إعانات ممنوحة" عوض الحساب "6184 مساعدة مباشرة للمترشحين".

وفي جوابه، أكد المسؤول الوطني أن الحزب "**سيعمل على تفادي ذلك مستقبلا**".

الملحقات

الملحق رقم 1: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم سنة 2016

	الأحزاب السياسية	الدعم العمومي					واجبات الانخراط والمساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام	حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد
		للمساهمة في تغطية مصاريف			المجموع	لتشجيع تمثيلية النساء						
		التدبير	المؤتمرات الوطنية العادية	الحملات الانتخابية								
1	حزب العدالة والتنمية	12 590 705,66		72 889 277,31	85 479 982,97		12 479 405,39		229 226,55	326 996,15	**98 515 611,06**	86,77%
2	حزب الاستقلال	7 235 975,66		24 955 007,13	32 240 980,29	49 997,50	2 128 190,00	3 011 200,00			**37 380 370,29**	86,25%
3	حزب التجمع الوطني للأحرار	6 704 068,42		22 289 009,34	28 993 077,76		1 319 000,00	1 765 900,00	313 146,32	6 164 000,00	**38 555 124,08**	75,20%
4	حزب الأصالة والمعاصرة	6 333 583,54	3 166 791,77	56 413 947,84	65 914 323,15		2 580 670,00	2 366 601,00		320 384,31	**71 181 978,46**	92,60%
5	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	6 082 563,54		13 113 115,54	19 260 089,85	64 410,77	1 989 760,00	52 800,00	40 325,47	150 604,90	**21 493 580,22**	89,61%
6	حزب الحركة الشعبية	4 441 156,77		15 717 819,10	20 308 975,87	150 000,00	115 400,00		22 750,00	8,40	**20 447 134,27**	99,32%
7	حزب الاتحاد الدستوري	3 409 946,02		11 870 661,33	15 280 607,35					437 177,41	**15 717 784,76**	97,22%
8	حزب التقدم والاشتراكية	3 040 710,07		9 313 189,45	12 517 899,52	164 000,00	6 000 143,01			8 504 500,43	**27 022 542,96**	46,32%
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 870,97		3 733 002,76	4 216 873,73						**4 216 873,73**	100%
10	حزب التجديد والإنصاف	483 870,97		750 000,00	1 388 340,72	154 469,75					**1 388 340,72**	100%
11	حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 870,97		1 444 633,97	1 928 504,94					35 624,26	**1 964 129,20**	98,19%
12	حزب العهد الديمقراطي	483 870,97		1 557 699,58	2 041 570,55						**2 041 570,55**	100%
13	حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 870,97		1 743 043,29	2 435 639,26	208 725,00				0,02	**2 435 639,28**	100%
14	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 870,97		1 179 268,29	1 663 139,26					858,69	**1 663 997,95**	99,95%
15	حزب الوحدة والديمقراطية	483 870,97		750 000,00	1 233 870,97						**1 233 870,97**	100%
16	حزب اليسار الأخضر المغربي	483 870,97		750 000,00	1 331 870,97	98 000,00					**1 331 870,97**	100%
17	حزب العمل	483 870,97		750 000,00	1 233 870,97						**1 233 870,97**	100%
18	الحزب المغربي الليبرالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
19	حزب الوسط الاجتماعي	483 870,97		750 000,00	1 233 870,97		57 400,00				**1 291 270,97**	95,55%
20	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	483 870,97		1 919 622,32	2 466 493,29	63 000,00	228 340,00				**2 694 833,29**	91,53%
21	حزب الأمل	483 870,97		1 179 268,29	1 663 139,26						**1 663 139,26**	100%
22	الحزب الديمقراطي الوطني	483 870,97		750 000,00	1 233 870,97						**1 233 870,97**	100%
23	حزب القوات المواطنة	483 870,97			483 870,97					12,24	**483 883,21**	100%
24	حزب الشورى والاستقلال	483 870,97		1 010 164,04	1 494 035,01						**1 494 035,01**	100%
25	حزب النهضة	483 870,97		984 258,48	1 468 129,45						**1 468 129,45**	100%
26	حزب الإصلاح والتنمية	483 870,97		750 000,00	1 234 370,97	500,00					**1 234 370,97**	100%
27	حزب النهضة والفضيلة	483 870,97		750 000,00	1 233 870,97						**1 233 870,97**	100%
28	حزب المجتمع الديمقراطي	483 870,97	58 188,66	830 080,66	1 372 140,29		1 000,00				**1 373 140,29**	99,93%
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية										**0,00**	0%
30	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			1 919 622,32	1 919 622,32		462 420,00				**2 382 042,32**	80,59%
31	الحزب الاشتراكي الموحد			1 919 622,32	1 919 622,32		135 304,19				**2 054 926,51**	93,42%
32	حزب النهج الديمقراطي						51 246,00			46 500,00	**97 746,00**	0%
33	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
34	حزب الديمقراطيون الجدد			1 106 341,26	1 106 341,26		6 400,00				**1 112 741,26**	99,42%
	المجموع العام	**59 032 258,11**	**3 224 980,43**	**253 088 654,62**	**316 298 996,18**	**953 103,02**	**27 554 678,59**	**7 196 501,00**	**605 448,34**	**15 986 666,81**	**367 642 290,92**	86,03%

الملحق رقم 2 : توزيع نفقات الأحزاب السياسية المصرح بصرفها برسم سنة 2016

	الهيئات السياسية	اقتناء أصول ثابتة	مصاريف الحملات الانتخابية	تكاليف التسيير	تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
1	حزب العدالة والتنمية	797 912,60	72 754 356,32	19 188 092,69		92 740 361,61
2	حزب الاستقلال	410 263,28	25 362 108,57	12 666 072,72		38 438 444,57
3	حزب التجمع الوطني للأحرار	6 131 002,36	27 012 443,09	17 648 773,90		50 792 219,35
4	حزب الأصالة والمعاصرة	73 269,00	75 256 520,60	12 473 283,04	5 707 970,83	93 511 043,47
5	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	522 246,00	18 431 872,47	5 113 328,35		24 067 446,82
6	حزب الحركة الشعبية	49 800,00	15 679 453,54	6 478 246,72		22 207 500,26
7	حزب الاتحاد الدستوري	1 101 983,41	14 853 162,47	4 150 498,66		20 105 644,54
8	حزب التقدم والاشتراكية	15 804 999,51	13 647 067,46	7 442 537,54		36 894 604,51
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		4 193 531,40	600 326,68		4 793 858,08
10	حزب التجديد والإنصاف	57 808,80	1 284 693,92	434 739,41		1 777 242,13
11	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 700,00	1 465 893,00	358 922,87		1 828 515,87
12	حزب العهد الديمقراطي	43 800,00	1 244 299,82	490 384,24		1 778 484,06
13	حزب جبهة القوى الديمقراطية	7 368,00	3 098 191,82	686 908,99		3 792 468,81
14	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	107 437,50	993 604,89	435 009,73		1 536 052,12
15	حزب الوحدة والديمقراطية		861 384,23	464 519,22		1 325 903,45
16	حزب اليسار الأخضر المغربي		1 320 854,52	584 568,60		1 905 423,12
17	حزب العمل	6 995,00	886 884,78	369 308,66		1 263 188,44
18	الحزب المغربي الليبرالي	-	-	-	-	-
19	حزب الوسط الاجتماعي	4 860,00	1 140 560,16	235 916,59	343 008,00	1 724 344,75
20	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		2 020 261,66	345 840,43		2 366 102,09
21	حزب الأمل	2 400,00	931 350,12	312 209,19		1 245 959,31
22	الحزب الديمقراطي الوطني		686 615,00	297 576,60		984 191,60
23	حزب القوات المواطنة			641 793,27		641 793,27
24	حزب الشورى والاستقلال		1 030 786,20	528 430,25		1 559 216,45
25	حزب النهضة		932 783,40	485 456,62		1 418 240,02
26	حزب الإصلاح والتنمية		769 432,00	153 855,74		923 287,74
27	حزب النهضة والفضيلة	43 668,00	768 394,20	343 495,42		1 155 557,62
28	حزب المجتمع الديمقراطي	11 640,00	815 271,11	455 044,99		1 281 956,10
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية			238 299,49		238 299,49
30	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		1 876 821,33	93 246,62	262 270,00	2 232 337,95
31	الحزب الاشتراكي الموحد	61 448,00	1 983 818,12	103 359,65		2 148 625,77
32	حزب النهج الديمقراطي			97 746,00		97 746,00
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	-	-	-	-	-
34	حزب الديمقراطيون الجدد		1 155 440,00	60 462,47		1 215 902,47
	المجموع	**25.242.601,46**	**292.457.856,20**	**93.978.255,35**	**6.313.248,83**	**417.991.961,84**

الملحق رقم 3: توزيع نفقات الأحزاب السياسية المصرح بصرفها حسب طبيعتها برسم سنة 2016

	الهيئات السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف الأحزاب السياسية													تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	المجموع العام
			مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية						تكاليف المستخدمين	دعم المترشحين	دعم الهياكل المحلية	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مختلفة	المجموع	
				تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة								
1	حزب العدالة والتنمية	**34 782 077**	662 819	1 281 763	337 686	40 000	795 902	0	9 013 937	7 040 813	38 770 192		0	5 000	10 172	**57 958**	92 740 361,61
2	حزب الاستقلال	**410 263**	186 141	279 924	479 753	117 120	8 152 777		16 979 246	1 635 711	9 790 000		90 116	279	37 696	**38 028**	38 438 444,57
3	حزب التجمع الوطني للأحرار	**6 131 002**	519 908	2 663 433	20 794	356 017	4 112 707		11 037 055	2 116 162	19 422 851				4 412 290	**44 661**	50 792 219,35
4	حزب الأصالة والمعاصرة	**73 269**	3 587 719	1 234 624	277 339	12 063	439 825	548 396	77 284 537	3 264 497	0	0	92 612		988 191	**87 729**	93 511 043,47	**5 707 971**
5	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**522 246**	159 523	178 530	326 560	173 240	571 528	0	1 121 853	2 549 698	10 535 725	7 791 872	610	70 000	66 062	**23 545**	24 067 446,82	
6	حزب الحركة الشعبية	**431 109**	704 612	680 666	41 902	112 682	1 824 799	2 437 118	9 502 949	1 241 134	5 100 000	0	7 274	25 000	98 255	**21 776**	22 207 500,26	
7	حزب الاتحاد الدستوري	**1 101 983**	531 481	973 310	17 052	53 600	1 063 246	0	7 974 400	722 522	7 650 000	0	0	0	18 051	**19 003**	20 105 644,54	
8	حزب التقدم والاشتراكية	**15 804 999**	607 675	1 349 817	29 114	28 200	1 177 779		10 150 314	594 221	5 120 000		496	124	1 412 231	**21 089**	36 894 604,51	
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		20 289	300 000	0	28 000	295 649	0	938 059	0	3 211 800	0	0	0	61	**4 793**	4 793 858,08	
10	حزب التجديد والإنصاف	**57 809**	1 029 792	136 000	8 350	12 000	200 550		24 431	53 689	254 067			500	54	**1 719**	1 777 242,13	
11	حزب البيئة والتنمية المستدامة	**3 700**	8 636	162 000	17 867	12 200	775	0	1 527 805	79 033	0	0	0	0	16 500	**1 824**	1 828 515,87	
12	حزب العهد الديمقراطي	**43 800**	141 933	586 320		50 000	144 944		345 916	90 572	375 000					**1 734**	1 778 484,06	
13	حزب جهة القوى الديمقراطية	**7 368**	1 456 987	186 100	6 154	0	156 167	0	140 362	1 315 300	512 287				11 743	**3 785 101**	3 792 468,81	
14	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**107 438**	40 616	114 986	24 787	9 600	52 223		73 726	104 638					1 008	**435**	1 536 052,12	
15	حزب الوحدة والديمقراطية		563 243	158 104	1 800	15 000	96 002	0	19 630	77 284	391 320				3 520	**1 325**	1 325 903,45	
16	حزب اليسار الأخضر المغربي		50 961	149 500		28 000	197 785		811 694	48 981	618 500				3	**1 905**	1 905 423,12	
17	حزب العمل	**6 995**	620 400	153 000			33 218		6 092	368 200	23 107		8 599		43 578	**1 256**	1 263 188,44	
18	الحزب المغربي الليبرالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
19	حزب الوسط الاجتماعي	**4 860**	118 228	105 000	4 850	2 500	124 372		980 267	41 260					1	**1 376**	1 724 344,75	**343 008**
20	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		322 165	151 700	50 410	24 600	119 836		664 264	398 560	634 568					**2 366**	2 366 102,09	
21	حزب الأمل	**2 400**	744 680	289 000	17 520		21 617		159 076		11 163				503	**1 243**	1 245 959,31	
22	الحزب الديمقراطي الوطني		50 956	90 000	5 905	17 000	121 421	391 370	62 515	232 881					12 143	**984**	984 191,60	
23	حزب القوات المواطنة		85 579	107 520	33 396		59 750		51 052	304 482			12		3	**641**	641 793,27	
24	حزب الشورى والاستقلال		901 217	118 000		6 000	143 097		12 477	48 000	330 400				26	**1 559**	1 559 216,45	
25	حزب النهضة		58 727	334 586	2 759	8 000	78 036		925 432		10 000				700	**1 418**	1 418 240,02	
26	حزب الإصلاح والتنمية		24 349						391 689		507 250					**923**	923 287,74	
27	حزب النهضة والفضيلة	**43 668**	11 033	80 264		17 422	51 195	7 992	29 460	137 760	317 500		50	3 500	455 714	**1 111**	1 155 557,62	
28	حزب المجتمع الديمقراطي	**11 640**	14 571	118 700	0	7 800	88 375	50 806	37 549	128 000	188 418	624 436	3 161	8 500		**1 270**	1 281 956,10	
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		185 623				27 130		25 547							**238**	238 299,49	
30	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		310 404	71 350	3 021	5 200	295 797	0	1 097 224	187 063	0	0	0	0	9	**1 970**	2 232 337,95	**262 270**
31	الحزب الاشتراكي الموحد	**61 448**	34 811	25 840	1 912	10 000	24 038	0	1 629 344	75 132	286 100	0	0			**2 087**	2 148 625,77	
32	حزب النهج الديمقراطي		14 000	22 000	2 000		58 950		796	0						**97 746**	97 746,00	
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
34	حزب الديمقراطيون الجدد		589 440				12 500		504 000	82 000	27 500		462			**1 215**	1 215 902,47	
	المجموع	59 608 075	14 358 518	12 102 037	1 710 930	1 146 244	20 541 987	3 435 682	153 522 698	22 937 592	104 087 747	8 416 309	699 151	516 197	8 595 545	352 070 638	417 991 961,84	6 313 249